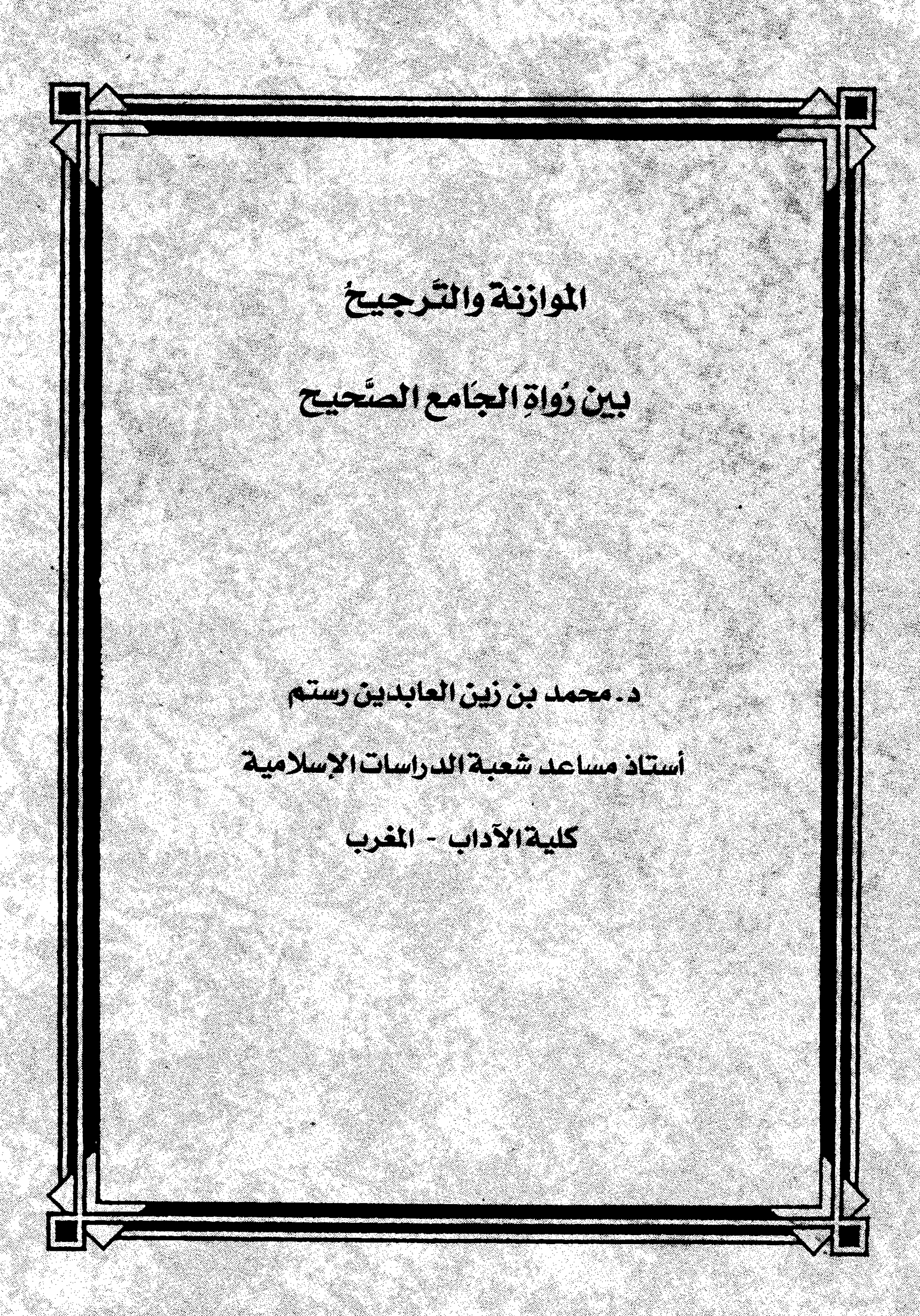


الموازنة والترجيحُ

بين رُواةِ الجَامع الصَّحيح

د. محمد بن زين العابدين رستم

أستاذ مساعد شعبة الدراسات الإسلامية

كلية الآداب - المغرب

الموازنة والتَّرجيحُ

بين رُواةِ الجامع الصَّحيح

توطئة :

لمّا ألف الإمام البخاري(ت٢٥٦هـ) كتابه «الجامع الصحيح» ؛ جلس لإسماعه ؛ وكان يجتمع لديه في المجلس الواحد العددُ الكثير ؛ والجَمُّ الغفير ممَّن لهُ عنايةٌ في السَّماع؛ واهتمامٌ بالرواية.

واشتهر من هذا الجمع الغفير الذي سمع صحيح البخاري على مؤلفه؛ طائفةٌ من الرواة الذين فاقُوا غيرهم في الإكثار من سَماع الكتاب؛ حتى حَصَّلوه ضبطاً ورواية ؛ ونَقَلوه إلى مَنْ بعدهم من حَمَلَة الحديث والآثار ؛ ونَقَلَه الرواية والأخبار؛ فكان أنْ علا نَجْمُ الكتاب في الآفاق ؛ وطار ذكرُه في الأمصار.

وَرُبَّما وقع بين هؤلاء الرُّواة اختلافٌ في أداء ما تحمَّلوه عن الإمام البخاري، لتفاوت أوقات الأخذ؛ وتباين أحوال الرواية؛ مع أن كل واحدٍ منهم روى ما سَمِعَه وفق ما أدّاهُ اجتهادُه، وبلغه وسعه وجِدُّه.

وتعنى هذه الدراسة، بالبحث في أسباب اختلاف هؤلاء الرُّواة؛ والوقوف على حقيقة هذا الاختلاف المأثور عنهم؛ كما أنها تبحث في منهج أهل العلم في توجيه هذا الاختلاف ؛ وبيان مسالك الموازنة والترجيح بينهم في ذلك.

ولقد سلكتُ في هذه الدراسة منهجاً تَجَلَّت معالمه في أربعة مباحث وخاتمة:

- **المبحث الأول: التعريف برواة الجامع الصحيح للإمام البخاري وفيه:**



المبحث الأول

التعريف برواة الجامع الصحيح للإمام البُخاري

عَقَدَ الإمامُ البخاري مجالس للإملاء في عدة مواضع؛ على جاري عادة أهل العلم في إسْماع كتبهم حتى تشتهر عنهم ، وتقع بأيدي الناس.

وكانت مجالسُ البخاري في إقراء كتابه حافلةً بالرُّواة، الذين صرفوا هَمَّم لتجويد الرواية، وتقييد السَّماع؛ وضَبْط الألفاظ.

يقول الفربري: «سمع الصحيح من البخاري معي نَحْوٌ من سبعين ألفاً»[1] . واشتهر من بين هذا الجمع الغفير؛ عددٌ من الرواة الأوائل ؛ الذين سمع الناسُ منهم الصحيح؛ وأخذوه عنهم.

المطلب الأول

الطبقة الأولى من الرواة

وأعيان هذه الطبقة ممن أخذ عن البخاري ؛ وسمع عليه؛ وإنْ كان في سماعه فوتٌ يسيرٌ؛ أوْ كثير، ومن هؤلاء[2]:

١ - إبراهيم بن معقل النَّسفي:

وهو أبو إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحَجَّاج بن خداش النَّسفي قاضي نسف [3]؛ سمع من أعيان أهل الحديث في خراسان والعراق والشام

(١) انظر: البداية والنهاية(ج١١/ ص٢٨) تحقيق جماعة من الأساتذة ؛ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ

(٢) رَتَّبْتُ هؤلاء الرواة الأوائل بحسب تقدم وفاتهم.

(٣) نسف: بفتح النون والسين ، قال الإمام أبوسعد السَّمعاني: «وهي من بلاد ما وراء

ومصر [1]؛ وكان من شيوخه: قتيبة بن سعيد، وهشام بن عمَّار ؛ وحَرْمَلة بن يحيى المصري وطَبَقَتهم [2]؛ وحدث بصحيح البخاري عنه؛ لكنه فَاتَهُ منه قطعة من آخره رواها بالإجازة [3]؛ وقد روى عنه أبو الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني؛ أنَّ البخاري أجاز له آخر الديوان، من أوَّل كتاب الأحكام إلى آخر الكتاب [4].

ولقد قيل إنَّ رواية إبراهيم بن معقل أنقص الروايات، فإنها تنقص عن رواية الفربري ثلاثمائة حديث [5]؛

قال الحافظ بن حجر(ت٨٥٢هـ): «هذا غير مُسَلَّم؛ فإنهم إنما قالوا ذلك تقليداً للحموي؛ فإنه كتب البخاري ، ورَوَاهُ عن الفربري؛ وَعَدّ كُلّ باب عنه، ثُمَّ جمع الجملة؛ وقلَّدَهُ كُلُّ مَنْ جاء بعده نَظَراً منهم إلى أنه راوي الكتاب ؛ وله به العناية ؛ وليس كذلك إلا أن حماد بن شاكر فاتَهُ من آخر البخاري فَوْتٌ لم يروه، فبلغ مائتَيْ حديث، فقالوا: روايته ناقصة عن رواية الفربري، وفاتَ ابن معقل أكثرُ من حَمَّاد ؛ فعدُّوه كما فعلوا في رواية حماد» [6].

النهر، يقال لها: نخشب». وانظر: الأنساب (ج٥/ ص٤٨٦).

(١) انظر: الأنساب (ج٥/ ص٤٨٧)

(٢) انظر: الأنساب (ج٥/ ص٤٨٧) وتذكرة الحفاظ (ج٢/ ص٦٨٦). دار التراث العربي.

(٣) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٥). دار الفكر بلا تاريخ. وهي الطبعة التي أشرف عليها عبدالعزيز بن عبدالله بن باز.

(٤) انظر: فهرست ابن خير الأندلسي(ج١/ ص١٢٠) تحقيق : إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة- ودار الكتاب اللُّبناني بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

(٥) انظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص٣١٠ تحقيق :علي حسن الحلبي، دار الجيل بيروت ودار عمار عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

(٦) انظر: المصدر السابق.

روى عن ابن معقل جماعةٌ كثيرةٌ من أهل بلده[1]، وأثنى عليه طوائف من أهل العلم منهم أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري الحافظ (ت٤٣٢هـ) فقال: «وكان فقيهاً حافظاً بصيراً باختلاف العلماء، عفيفاً صيِّناً»[2]

وقال الحافظ الذهبي(ت٧٤٨هـ) في وَصفه: «الحافظ العلامة ... قاضي نسف وعالمها؛ ومصنف المسند الكبير والتفسير وغير ذلك»[3].

توفي ابنُ معقل سنة ٢٩٥هـ[4]، وأرَّخ السمعانيُّ وفاته سنة٢٩٤هـ[5]

٢ - حماد بن شاكر :

هو حماد بن شاكر بن سوية أبو محمد النَّسفي، روى عن عيسى بن أحمد العسقلاني؛ والبخاري، والترمذي وغيرهم[6]، وحدَّثَ عنه غير واحد من الأعلام. قال الحافظ جعفر المستغفري: «هو ثقة مأمون»[7].

وقد سمع حماد بن شاكر النَّسفي صحيح البخاري من مؤلفه ؛ قال الحافظ ابن حجر : «ولهُ فيه فَوْتٌ أيضاً»[8] توفي حماد بن شاكر النسفي

---

(١) انظر: الأنساب (ج٥/ ص٤٨٧)

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ (ج١٢ ص٦٨٦)

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: تذكرة الحفاظ(ج٢/ ص٦٨٦) والعبر في خبر من غبر (ج١/ ص٤٢٨) تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت بلا تاريخ.

(٥) انظر: الأنساب (ج٥/ ص٤٨٧)

(٦) انظر سير أعلام النبلاء(ج١٥/ ص٥) مؤسسة الرسالة ؛ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء(ج١٥/ ص٥)

(٨) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٥)

سنة ٣١١هـ[١].

٣ - الفربري:

هو محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر أبو عبدالله الفربري، وهذه النِّسبة إلى فربر-بفتح الفاء ، وقد تكسر ، وثانيه مفتوح، ثم باء موحدة ساكنة وراء- وهي بلدة بين جيحون وبُخارى، بيْنها وبين جيحون نحو الفرسخ[٢]. سمع الفربري من أهل عصره: على بن خشرم المروزي؛ والبخاري [٣]، وكان سماعُه للجامع الصحيح مرتين: «مرة بفربر سنة ثمان وأربعين؛ ومرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتَيْن»[٤].

وقال الفربري : «سمع البخاري من مؤلفه تسعون ألف رجل، فما بقي أحدٌ يرويه عنه غيري»[٥] قال الحافظ بن حجر تعليقاً على قول الفربري : «أطلق ذلك بناءً على ما في علمه؛ وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوي ، وكانت وفاتُه سنة تسع وعشرين وثلثمائة»[٦].

وقد عُرف الفربري برواية الجامع الصحيح، وعنه حمله الناس، قال

(١) انظر: الإكمال (ج٤/ ص٣٩٤) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، وسير أعلام النبلاء (ج١٥/ ص٥)

(٢) انظر: الأنساب (ج٤/ ص٣٥٩) ومعجم البلدان (ج٤/ ص٢٤٥) دار الرشاد الجديدة، البيضاء، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه(ج٣/ ص١١٠١) تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد علي النجار، المكتبة العلمية بيروت بلا تاريخ.

(٣) انظر: الأنساب (ج٤/ ٣٥٩) ومعجم البلدان(ج٤/ ص٢٤٥)

(٤) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٥)

(٥) انظر: البداية والنهاية(ج١١/ ص٢٨) وهدي الساري(ص٤٩١) دار الفكر ، بلا تاريخ .

(٦) انظر: المصدر السابق.

الحافظ بن حجر: «والرواية التي اتَّصلت بالسَّماع في هذه الأعصار؛ وما قبلها هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري»[(١)]. توفي الفربري يوم الأحد لثلاث خلون من شوال سنة٣٢٠هـ[(٢)].

٤ - أبو طلحة البزدوي:

هو منصور بن محمد بن علي بن قرينة - وقيل مزينة بن سوية البزدوي النَّسفي [(٣)]، دهقان قرية بزدة [(٤)]، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: «الشيخ الكبير المسند»[(٥)] ووثقه الأمير ابن ماكولا: وقال: «كان آخر مَنْ حدَّث بالجامع الصحيح عن البخاري»[(٦)].

لكن قال الحافظ جعفر المستغفري: «يُضَعِّفُون روايته من جهة صغره حين سمع؛ ويقولون: وُجد سماعُه بخط جعفر بن محمد مولي أمير المؤمنين دهقان نُوبَن؛ فقرؤوا كل الكتاب من أجْل حماد بن شاكر»[(٧)]

واشتهر أبوطلحة البزدوي برواية الجامع الصحيح؛ فسمعه منه أهلُ بلده؛ ورُحل إليه في ذلك.[(٨)]

---

(١) انظر: هدي الساري (ص٤٩١ و٤٩٢)

(٢) انظر: الأنساب (ج٤/ ص٣٥٩) ومعجم البلدان(ج٤/ ص٢٤٥)

(٣) انظر: السير (ج١٥/ ص٢٧٩) وتبصير المنتبه(ج١/ ص١٤١)

(٤) يقول السَّمعاني في الأنساب (ج١/ ص٣٣٩) في التعريف بها: «وهي قلعة حصينة على ستة فراسخ من نسف علي طريق بُخارى» وهي بفتح الموحدة وسكون الزَّاي.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء(ج١٥/ ص٢٧٩)

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء (ج١٥/ ص٢٧٩)

(٧) انظر: الأنساب (ج١/ ص٤٨٩) وسير أعلام النبلاء(ج١٥/ ص٢٧٩) ولسان الميزان(ج١/ ص١٠٠) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ وهي مصورة عن الطبعة الهندية.

(٨) انظر: الأنساب (ج١/ ص٤٨٩)

توفي أبوطلحة البزدوي سنة٣٢٩هـ[١] .

هؤلاء هم الرواة الأربعة الأوائل الذّين لهم سماعٌ لصحيح البخاري عن مؤلفه؛ وإليهم تنتهي أسانيد كل من جاء بعدهم ممن اعتنى برواية صحيح البخاري متصلاً إلى جامعه؛ وأخطأ الأستاذ «فؤاد سزكين في إدْخاله أبا عبدالله الحُسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي المتوفى سنة٣٣٠هـ ؛ في الرواة الأوَّل المجازين لرواية الجامع الصحيح[٢] ، وقديما نبَّه الحافظ ابن حجر على الخطأ في إدخاله فقال: «وقد عاش بعده -يعني بعد أبي طلحة البزدوي -ممن سمع من البخاري القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي ببغداد؛ ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح؛ وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قَدْمة قدمها البخاري ؛ وقد غَلط مَنْ روى الصحيح من طريق المحاملي المذكور غلطاً فاحشاً»[٣] .

المطلب الثاني

الطبقة الثانية من الرواة

ورجال هذه الطبقة من الرُّواة عن الطبقة الأولى ؛ وكلهم ممَّن صَحَّ سَمَاعُه منها ونسوقُ ههنا تعريفاً موجزاً بالرواة عن الفربري؛ لكثرتهم واشتهارهم ؛ وتردد أسمائهم في كتب المعتنين بصحيح البخاري ورواياته؛ فمنهم:

---

(١) انظر: السير (ج٥/ ص٢٨٠) ولسان الميزان(ج١/ ص١٠٠)

(٢) انظر تاريخ التراث العربي(ج١/ ص١٧٥) نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، ود. فهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

(٣) انظر: فتح الباري(ج١/ ص٥)

١ - ابن السَّكَن [١]:

هو أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَن المصري البزاز، البغدادي الأصل؛ مولده سنة٢٩٤هـ [٢]، وَعُني بالرواية فسمع ببغداد من أبي القاسم البغوي؛ وابن أبي داود وطبقتهما ؛ وبَحرَّان من الحافظ أبي عروبة وطائفة ؛ وبدمشق من أحمد بن بن عُمير بن جَوْخَا [٣]، وأمعن في الرحلة والتَّطواف، فلقي جماعة من أهل العلم بمصر ونيسابور [٤]، قال الحافظ الذهبي: «جَمَع وصَنَّف؛ وجَرَّحَ وَعَدَّل» [٥]. وحدَّث عن ابن السَّكَن طائفة من الأعلام: أبوسليمان بن زَبْر ؛ وأبوعبداللله بن مَنْدَه؛ وعبدالغني بن سعيد الأزدي، وعلي بن محمد الدَّقاق وغيرهم [٦].

ومن إتقان ابن السَّكن لهذا الشأن؛ اشتهر بأنه: «الإمامُ الحافظُ المُجَوِّدُ الكبير» [٧] ؛ وبكونه: «الحافظ .. صاحب التصانيف وأحد الأئمة» [٨]

سمع ابنُ السكن صحيح البخاري من الفربري بخُراسان، وحَمَلَه معه إلى مصر لَمَّا نزل بها ، قال الذهبي: «فكان أول مَنْ جلب الصحيح إلى

(١) رتَّبْتُ هؤلاء الرواة بحسب تقدم وفاتهم.

(٢) انظر: السير (ج١٦/ ص١١٧) وطبقات الحفاظ (ص٣٧٩) مكتبة وهبة - مصر ١٤١٥هـ

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ (ج٣/ ص٩٣٧) والسير (جج١٦/ ص١١٧)

(٤) انظر السير (ج١٦/ ص١١٧)

(٥) انظر : المصدر السابق.

(٦) انظر:تذكرة الحفاظ (ج٣/ ص٩٣٧ و٩٣٨) والسير (ج١٦/ ص١١٧ و١١٨)

(٧) انظر: السير (ج١٦/ ص١١٧)

(٨) انظر: العبر(ج٢/ ص٩٢)، واشتهر ابن السكن بالصحيح المتقى، وبالسنن الصحاح المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وانظر الرسالة المستطرفة(ص٢٠) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ

مصر؛ وحدَّث به»[1]

واشتهر من رواة الصحيح عنه: أبومحمد عبدالله بن أسد الجهني؛ الذي سمع عليه في منزله بمصر سنة ٣٤٣هـ[2]. توفي ابن السكن سنة ٣٥٣هـ[3].

٢ - أبوزيد المَرْوزي:

هو محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد أبوزيد المروزي الفاشاني[4] الشافعي، ولد سنة ٣٠١هـ[5]، وسمع من الكبار: أحمد بن محمد المنكدري، ومحمد بن عبدالرحمن الدغولي ومحمد بن عبدالله السَّعدي[6]، وتنقل من «مَرْو» إلى نيسابور إلى مكة وبغداد[7]. وبهما حدَّث بصحيح البخاري عن الفربري، قال العالحم أبوعبدالله: «وهي من أجَلِّ الروايات لجلالة أبي زيد رحمه الله»[8].

(١) انظر: السير (ج١٦/ ص١١٧)

(٢) انظر: فهرست ابن خير(ج١/ ص١١٧) وفتح الباري(ج١/ ص٦) وفيه وَصْفُ ابن عبدالبر، وأحمد بن محمد بن الحذّاء للجهني بأنه ثقة ضابط.

(٣) انظر: السير(ج١٦/ ص١١٨) والتذكرة(ج٣/ ص٩٣٨) والعبر(ج٢/ ص٩٢) وطبقات الحفاظ (ص٣٧٩)

(٤) بالفاء ويقال بالباء والشين المعجمة: قرية من قُرى مَرْو، وانظر: العِقْد المُذَهَّب في طبقات حَمَلَة المذهب (ص٦٢) لابن الملقن، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، وسيد مهنى، دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء(ج١٦/ ص٣١٤)

(٦) انظر: السير (ج١٦/ ص٣١٣) ومختصر طبقات الفقهاء للنووي (ص١٥١) تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ

(٧) انظر: السير (ج١٦/ ص٣١٣ و٣١٤) ومختصر طبقات الفقهاء (ص١٥١)

(٨) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (ج٢/ ص٣٣٤) للنووي، دار الكتب العلمية، بيروت بلا تاريخ، ومختصر طبقات الفقهاء (ص١٥١).

ولقد وُصف أبوزيد المروزي بأنه «الإمـام البارع النّحرير المدقق ؛ الزّاهد العابد النّظار المحقق ؛ المشهور بالورع والزّهادة، ؛ والعلوم المتظاهرة والعبادة[1] » ؛ كما أنه كان: «الشيخ الإمام المفتي القدوى الزّاهد، شيخ الشافعية[2] » وحدَّث عن أبي زيد: الحالمُ، وأبوعبدالرحمن السلمي؛ وأبو الحسن الدارقطني؛ وأبوبكر البرقاني وطائفة[3] لكن أجَلّ من اعتنى برواية «صحيح البخاري» عنه:

أ - **الأصيلي :** وهو عبدالله بن إبراهيم أبو محمد الأصيلي من أصيلا من بلاد المغرب الأقصى [4] ، تفقه بقرطبة وسمع بها، ثم رحل إلى المشرق؛ فسمع بتونس ومصر [5] ، ثم في الحجاز ؛

قال القاضي عياض: «وحجً سنة ثلاث وخمسين ، فلقي بمكة أبازيد المروزي؛سمع منه البخاري . . قال أبو عمر بن الحذاء : أقام بالمشرق نحو ثلاثة عشر عاماً، وسمع ببغداد عَرْضَتَهُ الثانية في البخاري من أبي زيد؛ وَسَمِعَهُ أيضاً من أبي أحمد الجرجاني، وهما شيخاه في البخاري ، وعليهما يعتمد»[6] .

ونقل ابن خير عن الأصيلي أنه قال في عَرْضَته الثانية: «وسمعتُها على أبي زَيْد أيضاً ببغداد في شهر صفر سنة٣٥٩هـ؛ قرأ أبوزيد

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (ج١٢ص٢٣٤)

(٢) انظر : السير (ج١٦/ ص٣١٣)

(٣) انظر: السير (ج١٦/ ص٣١٣ و٣١٤)

(٤) انظر: الديباج المذهب لابن فرحون (ص٢٢٤) تحقيق :مامون بن محيي الدين الجنّان، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

(٥) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض(ج٢/ ص٢٤٢) ضبطه: محمد سالم هاشم؛ دار الكتب العلمية ، بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ

(٦) انظر: ترتيب المدارك (ج٢/ ص٢٤٢)

بعضها، وقرأت أنا بعضها حتى كَمُلَ جميع المُصنَّف»[1] توفي الأصيلي سنة ٣٩٢هـ[2]

ب - **القابسي** : هو الحافظ المحدث الفقيه الإمام علامة المغرب أبوالحسن علي بن محمد بن خلف المعافري أخذ بإفريقية وبمصر[3] ، ثم حَجَّ فلقي بمكة أبازيد المروزي، فروى عنه صحيح البخاري ، وكان ضريرا[4] ، وهو مع ذلك من أصح الناس كُتُباً وأجودهم ضبطاً وتقيداً، يضبط كتبه بين يديه ثقاتُ أصحابه، والذي ضبط له البخاري -سماعه على أبي زيد بمكة -أبومحمد الأصيلي»[5] .

توفي القابسي سنة٤٠٣هـ[6] .

ت - **أبو نعيم** : هو الحافظ الكبير محدث عصره ؛ أحمد بن عبدالله أبونُعيم المهراني الأصبهاني ؛ استجاز له أبوه من واسط نيسابور والشام وبغداد[7] ، وسمع بنفسه من الأكابر فأكثر[8] ، حتى تفرد بالسَّماع من خَلْقٍ ،ورحلت الحفاظ إلى بابه لعلمه وحفظه؛ وعُلُوّ أسانيده[9]، وصنف «الحلية» و«المستخرج

---

(١) انظر: فهرست ابن خير (ج١/ ص١١٨)

(٢) انظر تاريخ العلماء بالأندلس لابن الفرضي(ص٢٠٦) تحقيق : د. رُوحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

(٣) انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية(ص٩٧) دار الفكر بيروت بلا تاريخ.

(٤) انظر: تذكرة الحفاظ (ج٣/ ص١٠٧٩)

(٥) انظر: الديباج المذهب(ص٢٩٦)

(٦) انظر:تذكرة الحفاظ(ج٣/ ص١٠٨٠) والديباج المذهب(ص٢٩٧)

(٧) انظر: تذكرة الحفاظ (ج٣/ ص١٠٩٢)

(٨) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (ج٣/ ص٧ و٨) للتاج السبكي ، دار المعرفة ، بيروت بلا تاريخ.

(٩) انظر: تذكرة الحفاظ (ج٣/ ١٠٩٢)

على البخاري» و«المستخرج على مسلم» وغير ذلك.[1] توفي سنة ٤٣٠هـ[2] هؤلاء الرواة الثلاثة هم أجلُّ مَنْ أخذ عن أبي زيد المروزي الذي توفي سنة٣٧١هـ[3]

٣ - الجرجاني:

هو أبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني المكي، سمع ببغداد من البغوي وطبقته[4] ، وكانت له رُحلةٌ إلى العراق والشام ومصر وخراسات وما وراء النَّهر [5] ، قال السمعاني: «وَحَدَّث بالبصرة وشيراز بالجامع الصحيح للبخاري عن أبي عبدالله محمد بن يوسف الفريابي»[6] ومن الرواة عن الجرجاني أبونعيم الحافظ ، والقابسي، رَوَيَا عنه الجامع الصحيح [7] ، توفي أبوأحمد الجرجاني سنة ٣٧٣هـ وقيل في التي تليها[8] .

٤ - المستملي :

هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم البلخي المستملي، سمع الكثير ، وخَرَّج معجماً[9] ، وسمع الصحيح سنة٣١٤ه على الفربري[10] ،

(١) انظر: طبقات الحفاظ (ص٤٢٣)
(٢) انظر: تذكرة الحفاظ (ج٣/ ص١٠٩٧)
(٣) انظر: السير (ج١٦/ ص٣١٥)
(٤) انظر: الأنساب (ج٢/ ص٤١)
(٥) انظر: المصدر السابق
(٦) انظر: الأنساب(ج٢/ ص٤١)
(٧) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٦)
(٨) انظر: العبر(ج٢/ ص١٤٢) وشذرات الذهب (ج٢/ ص٨٢) دار الفكر بلا تاريخ.
(٩) انظر: العبر (ج٢/ ١٤٧)
(١٠) انظر: فهرست ابن خير(ج١/ ص١١٧) والسير(ج١٦/ ص٤٩٢)

وحدَّث به مرات كثيرة ، قال الحافظ الذهبي: «وكان ثقة صاحب حديث»[1]
ومن روى عنه الجامع الصحيح أبوذر الهروي:

وهو الإمام العلامة الحافظ عبد بن أحمد بن محمد أبوذر الهروي الأنصاري المالكي، قال عبدالغافر في تاريخ نيسابور: «كان أبوذر زاهداً ورعاً، عالماً سخياً .. وصار من كبار مشيخة الحرم ... خَرَّج على الصحيحين تخريجاً حَسَناً؛ وكان حافظاً كثير الشيوخ»[2] سمع أبوذر صحيح البخاري على أبي إسحاق المستملي ببلخ سنة٣٧٤هـ[3] ، وروايتُه من أتقن الروايات للجامع الصحيح[4] توفي أبوذر سنة ٤٣٥هـ[5] ، وأما المستملي فتوفى سنة٣٧٦هـ[6] .

٥ - ابن شَبُّويه:

هو أبو علي محمد بن عمر بن شَبُّويه - بفتح الشين وضم الباء المشددة[7] - الشبوي المروزي[8] ، سمع صحيح البخاري سنة ٣١٦هـ من وحدث به بمرو سنة ٣٧٨هـ[9] ، ومن الرواة عنه: سعيد بن أحمد بن

---

(١) انظر: العبر(ج٢/ ص١٤٧) والشذرات (ج٣/ ص٨٦)

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ(ج٣/ ص١١٠٦)

(٣) انظر: فهرست ابن خير (ج١/ ص١١٦)

(٤) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٧)

(٥) انظر: التذكرة (ج٣/ ص١١٠٦) وقيل سنة ٤٣٤هـ

(٦) انظر: العبر (ج٢/ ص١٤٧) والشذرات(ج٣/ ص٨٦)

(٧) انظر: الأنساب (ج٣/ ص٣٩٨)

(٨) انظر: السير (ج١٦/ ص٤٢٣ والعقد المذهب (ص٢١١) ، ونبَّه فيه ابن الملقن أن السمعاني في الأنساب (ج٣/ ص٣٩٨) وَهِمَ في تسمية ابن شَبُّويه فقال: «ابوعلي أحمد بن عمر بن شَبُّويه».

(٩) انظر: السير (ج١٦/ ص٤٢٣)

محمد الصيرفي العَيَّار ؛ وعبدالرحمن بن عبدالله الهمداني[1] .لم أقف على وفاته في مصادر ترجمته التي بين يدي[2] .

٦ - السَّرخسي:

هو الإمام المحدث الصدوق المسند أبومحمد عبدالله بن أحمد بن حمويه السَّرخسي[3] ، سمع في سنة ٣١٦هـ «الصحيح» من الفربري[4] ، توفي السرخسي سنة٣٨١هـ[5] ؛ وروى الصحيح عنه :أبوذر الهروي ، وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي[6] .

٧ - الكشميهني:

هو المحدث الثقة أبوالهيثم محمد بن مكي بن محمد المروزي الكشميهني[7] ؛ سمع بعدة أماكن منها: العراق والحجاز وَمَرْو ، وَفِرَبْر[8] ؛ وحدَّث بصحيح البخاري مرات عن أبي عبدالله الفربري[9] ، قال السمعاني: «أشتهر في الشرق والغرب بروايته كتاب«الجامع» لأنه آخرُ مَنْ

(١) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٦)

(٢) وَرَاعَيْتُ في ترتيبه ضمن الرواة تاريخ تحديثه بالبخاري سنة ٣٧٨هـ.

(٣) انظر: الأنساب (ج٢/ ص٢٦٨) والسير (ج١٦/ ص٤٩٢)

(٤) انظر: السير (ج١٦/ ص٤٩٢) وفي فهرست ابن خير (ج١/ ص١١٧): أن سماع السرخسي من الفربري سنة ٣١٥هـ

(٥) انظر: العبر (ج٢/ ص١٥٨) والشذرات (ج٣/ ص١٠٠)

(٦) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٦)

(٧) انظر: السير (ج١٦/ ص٤٩١) الكُشْمِيْهَني: بضم الكاف وسكون الشين وكسر الميم وسكون الياء ، وفتح الهاء. وانظر: الأنساب (ج٥/ ص٧٥).

(٨) انظر: الأنساب (ج٥/ ص٧٦)

(٩) انظر : السير (ج١٦/ ص٤٩١)

حدَّث بهذا الكتاب عالياً بخراسان»[1] توفي الكشميهني سنة٣٨٩هـ[2] ومن رواة الجامع الصحيح عنه:

أ - أبوذر الهروي وقد مَرَّ.

ب -أبو سهل محمد بن أحمد الحفصي[3].

ت - كريمة: وهي الشَّيخةُ العالمة الفاضلة المُسْنِدة أم الكرام، كريمةُ بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزية المجاورة في حَرَم الله[4]، سمعت من الكشميهني صحيح البخاري، ومن غيره[5]،

قال الذهبي: «وكانت إذا روت قابلت بأصلها، ولها فَهْمٌ ومعرفةٌ مع الخير والتَّعبد»[6] توفيت سنة ٤٦٣هـ وقيل سنة ٤٦٥هـ، والصواب القول الأول[7].

٨ - الكُشَّاني:

وهو الشيخ المُسْند الصَّدُوق أبوعلي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشاني[8] -بضم الكاف؛ والشين المعجمة[9] -

(١) انظر: الأنساب (ج٥/ ص٧٦)

(٢) انظر: الأنساب (ج٥/ ص٧٦) والسير(ج١٦/ ص٤٩٢) والعبر (ج٢/ ص١٧٨).

(٣) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٦)

(٤) انظر: السير (ج١٨/ ص٢٣٣)

(٥) انظر: العبر (ج٣/ ص٣١٥)

(٦) انظر: السير (ج١٨/ ص٢٣٣)

(٧) انظر: السير (ج١٨/ ص٢٣٤) والعبر (ج٣/ ص٣١٥)

(٨) انظر: السير (ج١٦/ ص٤٨١)

(٩) قال السمعاني في الأنساب (ج٥/ ص٧٣): «هذه النسبة إلى الكشانية وهي بَلْدةٌ من بلاد السُغد بنواحي سمرقند على اثنى عشر فرسخاً منها».

سمع صحيح البخاري من الفربري سنة ٣٢٠هـ وهو آخر من رَوَاهُ عاليا[1] ،

وحدَّث به عنه: أبوعبدالله الحُسين بن محمد الخَلال، وأبو سهل أحمد بن علي الأبيوردْي، وأبو عبدالله غنجار وغيرهم[2] ، توفي الكشاني سنة ٣٩١هـ[3] .

٩ - الأخسيكثي:

وهو أبونصر أحمد بن محمد بن أحمد الأَخْسِيكِثي، وأخْسِيكث بالفتح ثم السكون؛ وكشر السين وياء ساكنه: مدينة بما وراء النهر ، وهي قَصَبَة ناحية فرغانة[4] ،لم أقف له على ترجمة مبسوطة في كتب التراجم التي بين يدي ، وقد ذكره في الرواة عن الفربري الحافظ ابن حجر[5] ، وأفاد أنَّ مِنْ رواة «الجامع الصحيح» عنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصَّفَّار الزاهد[6] .



(١) انظر: الأنساب (ج٥/ ص٧٣) والسير (ج١٦/ ص٤٨١)

(٢) انظر: السير (ج١٦/ ص٤٨١) وتبصير المنتبه(ج٣/ ص١٢١٦)

(٣) انظر: الأنساب (ج٥/ ص٧٣) والسير (ج١٦/ ص٤٨١)

(٤) انظر: معجم البلدان (ج١/ ص١٢١)

(٥) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٥)

(٦) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٦)

المبحث الثاني

عناية العلماء بروايات الجامع الصحيح؛ وبيان مصادر ورودها

اعتنى أهل العلم بالحديث بالجامع الصحيح روايةً وسماعاً؛ فرحلوا في سبيل تحصيل ذلك إلى آفاق بعيدة؛ حتى بلغوا في تجويد السَّماع الغاية؛ وأشفوا في إتقان الرواية على النهاية؛ ولما تم لهم من ذلك المراد ؛ أقبلوا على ما وقع لهم من روايات الجامع الصحيح تدوينا وجمعاً، وموازنةً وترجيحاً.

المطلب الأول

مظاهر عناية العلماء بروايات الجامع الصحيح

فمن ذلك:

١ - تحصيل الجامع الصحيح من طريق مشاهير الرُّواة: وذلك حَثَّ كثيراً من أهل العلم على الجِدِّ في لقاء من اتصل له السَّماع من جهة أعلام الرواة؛ وطلب السَّماع منهم، واستجازتهم في الرواية، ونَشَأَ لذلك جيل من العلماء يَروون «الجامع الصحيح» بالأسانيد المتصلة -بالسَّماع الصحيح- إلى مؤلفه، ومن هؤلاء طائفة كثيرة نذكر منها:

* القاضي عياض (٥٤٤هـ) الذي يروي البخاري سماعا وقراءةً وإجازةً من طريق أبي ذر والأصيلي والقابسي، وكريمة ، وابن السكن والكشاني، وابن شبويه، وأبو نعيم كلهم عن الفربري، كما أنه يروي بسند متصل «البخاري» برواية إبراهيم بن معقل النَّسفي[١].

* ابن خير (٥٧٥هـ) : الذي يروي البخاري من طريق أبي ذر

عن شيوخه الثلاثة: السرخسي والمستملي؛ والكشميهني[1]، كما أنه سمعه من طريق ابن السَّكن والأصيلي؛ والقابسي[2]، وله أيضاً سماعٌ متصل إلى البخاري من طريق إبراهيم بن معقل النَّسفي[3].

* ابن رُشيد السَّبتي: (ت٧٢١هـ) الذي يروي «البخاري» من طريق أبي ذر عن شيوخه الثلاثة: السرخسي والمستملي والكشميهني[4].

* شمس الدين الكرماني(ت٧٨٦هـ): الذي يروي البخاري بأسانيده إلى الفربري[5]،

* الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) الذي اتصلت له رواية البخاري من طريق رُواته الأربعة الأوائل: إبراهيمُ بن معقل النَّسفي؛ وحمادُ بن شاكر النَّسفي، والفربري؛ وأبو طلحة البزدوي[6].

* الشهاب القسطلاني(ت٩٢٣هـ) الذي يروي صحيح البخاري من طريق الكشميهني والسرخسي والكشاني والأصيلي

---

(١) انظر: مشارق الأنوار(ج١/ ص٣٦-٣٩) طُبع بعناية وزارة الأوقاف بالمغرب ١٤٠٢هـ

(١) انظر: فهرست ابن خير (ج١/ ص١١٦و١١٧)

(٢) انظر: فهرست ابن خير (ج١/ ص١١٧و١١٨)

(٣) انظر : فهرست ابن خير (ج١/ ص١٢٠)

(٤) انظر: تقديم كتاب إفادة النَّصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح للأستاذ محمد العلمي حمدان؛ مقال منشور في مجلة دعوة الحق المغربية العدد الأول السنة ١٧، ربيع الثاني ١٣٩٥هـ ص١٠٤.

(٥) انظر: الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري للكرماني (ج١/ ص٧-٩) دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

(٦) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٥-٧)

وغيرهم[1] .

٢ - السَّعي في الحصول على نُسخ من صحيح البخاري مَسْمُوعةٍ على مشاهير الرُّواة : ومِمَّن تحقق له الوقوف على نسخةٍ مسموعة على أحد أعلام روُاة الجامع الصَّحيح: الكرماني والقسطلاني[2] .

٣ - مُقابلة بعض أهل العلم لِنُسَخِهم من صحيح البخاري بأصل مَسْمُوعٍ؛ على أحد مشاهير الرُّواة: ومِمَّن تَهَيَّأ له ذلك: العلامة شرف الدين علي بن محمد اليُونيني(ت٧٠١هـ) الذي قَابَلَ أصْلَ من البخاري ، بأصل مَسْموعٍ على أبي ذر، وبأصل مسموع على الأصيلي، وبأصل الحافظ مؤرخ الشام أبي القاسم بن عساكر، وبأصل مسموع على أبي الوقت[3] . وذلك بقراءة الحافظ عبدالكريم بن محمد بن منصور السَّمعاني ، بحضرة الإمام اللغوي النحوي جمال الدين ابن مالك سنة ٦٧٦هـ، قال القسطلاني: «وقد بالغ رحمه اللهُ في ضبط ألفاظ الصحيح جامعاً فيه روايات مَنْ ذكرناهُ، راقِماً عليه ما يَدُل على مراده، فَعَلامةُ أبي ذر الهروي: ذه والأصلي: ص؛ وابن عساكر الدمشقي: ش؛ وأبي الوقت: ظ؛ ولمشايخ أبي ذر الثلاثة: الحموي: ح؛ المستملي :ست؛ والكشميهني: هـ . . . ولقد عَوَّل الناس عليه في روايات الجامع لمزيد اعتنائه وضبطه ومقابلته على الأصول المذكورة . . حتى أن

---

(١) انظر: إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للشهاب القسطلاني(ج١/ ص٤٩-٥١) دار الفكر ، بيروت ١٤١٠هـ

(٢) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٤٩) وإرشاد الساري(ج١/ ص٤١)

(٣) هو عبد الأول بن عيسى أبو الوقت السجزي الهروي ، اعتنى به أبوه فَسَمَّعَهُ صحيح البخاري على أبي الحسن الداودي عن السرخسي عن الفربري ، وتقدم في ذلك حتى صار يعرف بـ«راوي البخاري» توفى سنة ٥٥٣هـ انظر ترجمته في: البداية والنهاية (ج١٢/ ص٢٥٦) وسير أعلام النبلاء (ج٢/ ص٣٠٤).

الحافظ الذهبي حكى عنه أنه قَابَلَهُ في سنة واحدة إحدى عشرة مرة»[1] .

٤ - كتابةُ صحيح البخاري بخط اليد من نسخةٍ مَقْرُوءَة على أحد الرواة المُتقنين: وممَّن صنع ذلك: الحافظ الإمام فَخْرُ الأندلس أبوعلي الحُسين بن محمد الصدفي المعروف بابن سُكَّرة (ت٥١٤هـ) ؛ فلقد كتب بخطه صحيح البخاري من نسخةٍ بخط محمد بن علي بن محمود مقروءة على أبي ذر الهروي ، وكان فراغه من ذلك سنة ٥٠٨هـ [2] ؛ووقف بعض المتأخرين على الأصل الذي كَتَبَهُ أبوعلي الصدفي؛ فَوَجَدَ عليه - في أوَّله كتابةً بخط ابن جماعة؛ والحافظ الدمياطي ، وابن العطار؛ والحافظ السخاوي؛ وفي آخره سماعُ القاضي عياض وغيره ، إلى الحافظ ابن حجر[3] .

المطلب الثاني

مصادر وُرود روايات الجامع الصحيح

اعْتَنَى أهلُ العلم بروايات الجامع الصحيح، فألفوا فيها الكتب

(١) انظر: إرشاد الساري (ج١/ ص٤٠) ولقد وقف القسطلاني على الجزء الأخير من النسخة اليُونينية ، ثم على الجزء الأول منها بعد أن وُجد يُباع في سُوق الكتب وقابل عليهما متن شرحه للبخاري.

(٢) انظر: فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني (ج٢/ ص١١٢) المطبعة الجديدة ، فاس ١٣٤٧هـ

(٣) انظر: فهرس الفهارس(ج٢/ ص١١١) ولقد فُقد أصلُ أبي علي الصدفي حتى سنة ١٢١١هـ حيث عثر عليه الشيخ أبو عبدالله محمد بن عبدالسلام الناصري (ت١٢٣٩هـ) أثناء رحلته بطرابلس بليبيا ثم لَمْ يُعلم من حاله شيء بعد ذلك، حتى كَشَفَ العلامة الشيخ الطاهر بن عاشور، حالهُ في بَحْثٍ نَشَرَهُ في أخبار التراث العربي، بين فيه أن الأصل يوجد عنده . وانظر :«صحيح البخاري بخط الحافظ الصدفي» للدكتور عبدالهادي التازي ، منشور في مجلة دعوة الحق المغربية، العدد الثامن: السنة ١٥ ، لسنة ١٣٩٣هـ(ص٣٣)

استـقلالاً؛ أوْ ذكروها في جـملة شرحهـم لأحاديث الجامع الصـحيح، أوْ أشاروا إلـيهـا أثناء كلامـهم على أسمـاء رجال الصـحيح؛ أو على ضـبط غريب مُتون الأحاديث

فمن النوع الأول:

١ - «الاختـلاف بين رواة البـخاري عن الفـربوي، وروايات عن إبراهيم بن مـعــقل النسـفي»، تأليـف: يوسف بن الحسن بن أحــمـد بن عبدالهادي بن المبرد(ت٩٠٩هـ) [١]

٢ - منحة البـاري في جمع روايات البخـاري لعابد بن عـبدالله السندي (ت١٢١٣هـ) [٢].

ومن النوع الثاني: شروح صحيح البخاري ، ومن أشهرها:

١ - شـرح الكرمـاني الموسـوم بـ«الـكواكب الدراري في شـرح صـحـيح البخاري».

٢ - فتح الباري للحافظ ابن حجر.

٣ - عمدة القارئ للبدر العيني (ت٨٥٥هـ).

٤ - إرشاد الساري للشهاب القسطلاني.

ومن النوع الثالث :

١ - تقـييـد المهـمل، وتمييـز المشكل [٣] ، للحافظ أبي عـلي الحُسين بن محمد الجياني (ت٤٩٨هـ).

---

(١) انظر: تاريخ التراث العربي (ج١/ ص١٧٦)

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) طبع تقييد المهمل محققا بعناية وزارة الأوقاف بالمغرب.

٢ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض بن موسى السبتي.

وتتفاوت هذه المصادر جميعُها في ذِكر روايات الجامع الصحيح؛ قِلَّةً وكثرةً.



المبحث الثالث

أسباب اختلاف الروايات ؛ وأنواع الخلاف الحاصل بينها

يستطيع الباحث المتتبع لروايات الجامع الصحيح من مصادر ورودها؛ أن يقف على أسباب اختلاف أصحابها؛ وأنواع خلافهم؛ وهذا المبحث معقودٌ لبيان أسباب هذا الاختلاف وأنواعه.

المطلب الأول

أسباب اختلاف روايات الجامع الصحيح

ويمكن النَّظر في هذه الأسباب ؛ بحسب مُنْشِئِها من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: طريقة البخاري في تأليف الجامع الصحيح.

الجهة الثانية: رُواة الجامع الصحيح.

الجهة الثالثة: كُتَّاب الجامع الصحيح.

أ - طريقة البخاري في تأليف الجامع الصحيح: ذلك أن البخاري قد يُترجم بترجمة؛ لا يذكر فيها حديثاً؛ ويُخلِي بَيَاضاً لذلك؛ فَلَعَلَّهُ يظفر بحديث على شرطه؛ يكون من معنى الترجمة؛ حتى إذا لم يقع له ذلك؛ جاء بعضُ الواقفين على كتابه؛ فَضَمَّ الترجمة التي بلا حديث إلى ما يليها؛ وساق الكُلَّ مساقاً واحداً؛ ثم جاء الرَّاوي بعد ذلك ؛ فَرَوَى ما وجد؛ ونشأ الخلاف. ومن الأمثلة التي تؤيد هذا المعنى: ما ذكره الحافظ ابن حجر عند شرح حديث عائشة في صلاة النبي صلى عليه وسلم في كُسوف الشمس [1] ، فإنه قال: «قوله»: «باب الركعة الأولى في الكسوف

(١) أخرجه البخاري في الكسوف برقم ١٠٦٤

أطول» كذا وقع هنا للحموي وللكشميهني، ووقع بدله للمستملي: «باب صب المرأة على رأسها الماء، إذا أطال الإمام القيام في الركعة الأولى»؛ قال ابن رُشَيْد: «وقع في هذا الموضع تخليطٌ من الرواة؛ وحديث عائشة المذكور مطابقٌ للترجمة الأولى قطعاً؛ وأما الثانية فحقُّها أن تذكر في موضع آخر، وكأن المصنف تَرْجَمَ بها؛ وأخلى بياضاً ليذكر لها حديثاً أوْ طريقاً كما جرت عادتُه؛ فلم يحصل غرضُهُ؛ فضمَّ بعضٌ الكتابة إلى بعضٍ؛ فَنَشأ هذا؛ والأليق بها حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب؛ فهو نصٌ فيه انتهى؛ ويؤيد ما ذكره ما وقع في رواية أبي علي بن شبويه عن الفربري؛ فإنَّه ذكر: «باب صَبِّ المرأة» أولا؛ وقال في الحاشية: ليس فيه حديث، ثم ذكر: «باب الركعة الأولى أطول»؛ وأَوْرَدَ فيه حديث عائشة .. فعَلَى هذا فالذي وقع من صنيع شيوخ أبي ذر من اقتصار بعضهم على إحدى الترجمتَيْن ليس بجيد؛ أما من اقتصر على الأولى وهو المستملي فَخَطأ محضٌ؛ إذْ لا تَعلُّق لها بحديث عائشة؛ أما الآخران، فمن حيث أنهما حذفا الترجمة أصلاً؛ وكأنهما استَشْكَلاهَا فَحَذَفَاهَا؛ ولهذا حُذِفت من رواية كريمة أيضاً عن الكشميهني، وكذا من رواية الأكثر (1) .

ب - رواة الجامع الصحيح: ولرواة الجامع الصحيح تصرفاتٌ وأحوالٌ تكون سبباً في اختلافهم؛ فأما التصرفات فمنها:

١ - الوقوع في التصحيف: والذي وقع للرواة من ذلك ضربان: الأول: تصحيف ألفاظ الرواية؛ والثاني: تصحيف أسماء مَنْ وقع في الإسناد؛ فمن الأول: ما ذكره الحافظُ ابن حجر عند شرح حديث أبي هريرة في الشفاعة (2) ، قال: «قولهُ «أنه قال: قيل يارسول الله» كذا لأبي ذر وكريمة؛ وسقطت: «قيل» للباقين وهو

(١) انظر: فتح الباري (ج٢ص٥٤٨) وايضاً(ج٥/ ص١٨٤)

(٢) أخرجه البخاري في العلم ، باب الحرص على الحديث برقم ٩٩

الصواب؛ ولعلها كانت «قُلتُ» فتصحَّفت، فقد أخرجه المصنِّف في الرقاق كذلك»[1] .

ومن الثاني: ما وقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجُرجاني من تصحيف اسم الزبير بن عربي إلى الزبير بن عدي[2] ، بدال مهملة بعدها ياءٌ مشددة، قال أبوعلي الجياني: «وهو وَهَمٌ وصوابه: «عربي» براء مهملة مفتوحة؛ بعدها موحدة ثم ياء مشددة؛ كذلك رَوَاهُ سائر الرواة عن الفربري». قال الحافظ ابن حجر: « وكأن البخاري استشعر هذا التصحيف ؛ فأشار إلى التحذير منه، فحكى الفربري أنه وجد في كتاب أبي جعفر -محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري - قال: «قال أبو عبدالله -يعني البخاري- : «الزبير بن عربي هذا بصري، والزبير بن عدي كوفي»[3]

٢ - إسقاط شيء أثناء الرواية: والسقط الواقع للرواة يكون في الترجمة والإسناد والمتن؛ فمن الأول: أن البخاري قال في البيوع: «باب شراء الإمام الحوائج بنفسه» وساق حديث عائشة في ذلك[4] ، قال الحافظ ابن حجر: «قوله باب شراء الإمام الحوائج بنفسه» كذا لأبي ذر عن غير الكشميهني ؛ وسقطت الترجمة للباقين»[5] .

ومن الثاني: أن البخاري قال: «حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا زهير عن أبي إسحاق.. ثم ساق

---

(١) انظر: فتح الباري (ج١/ ص١٩٣) وأيضاً(ج١/ ص٢١٦) و(ج٢/ ص٣٠٩)

(٢) انظر: إسناد حديث رقم ١٦١١ الذي أخرجه البخاري في الحج، باب تقبيل الحجر.

(٣) انظر: فتح الباري (ج٣/ ص٤٧٦)

(٤) برقم ٢٠٩٢

(٥) انظر: فتح الباري (ج٤/ ص٣١٩)

السند إلى تمامه [1] ، فقال أبوعلي الجياني عند قوله:

«حدثنا يحيى بن آدم» -ثبتَ لجميع الرواة إلا لأبي ذر عن الحموي؛ فسَقَطَ من روايته يحيى بن آدم؛ وهو وَهَمٌ؛ فلا يتَّصل السَّند إلا به» [2] .

ومن الثالث : أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة الذي فيه: «لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده [3] »؛ فقال العيني: «لايصومن» بنون التأكيد رواية الكشميهني؛ وفي رواية غيره: «لايصوم» بدون نون؛ ولفظ النفي؛ والمراد به النهي» [4] .

٣ - تفسير الراوي لما يرويه وتصرفه فيه: ومن الأمثلة عليه: أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في العفريت الذي كان يقطع الصلاة على النبي [5] ، وفيه: «. . . فأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد حتى تُصبحوا وتنظروا إليه كلكم، فذكرتُ قول أخي سليمان:

«ربِّ اغفر لي وهبْ لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي»

قال الحافظ ابن حجر هاهنا: «كذا في رواية أبي ذر، وفي بقية الروايات هنا «رَبِّ هب لي» قال الكرماني: لعله ذكره على طريق الاقتباس ، لا على قصْد التِّلاوة؛ قلتُ: ووقع عند مسلم ، كما في رواية أبي ذر على نَسَق التلاوة، فالظاهر أنه تغيير من بعض

---

(١) انظر: إسناد حديث جابر برقم٢٥٢

(٢) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٣٦٥و٣٦٦)

(٣) أخرجه البخاري في الصوم، باب صوم يوم الجمعة برقم١٩٨٥م

(٤) انظر: عمدة القارئ(ج١١/ ص١٠٥) دار الفكر- بلا تاريخ- وفتح الباري (ج٤/ ص٢٣٣)

(٥) أخرجه البخاري في الصلاة، باب الأسير أو الغريم يُربط في المسجد برقم ٤٦١

الرُّواة»[1].

٤ - زيادة الراوي: ومما وقع لبعض الرواة من ذلك:

أ - الزيادة في الإسناد: كزيادة اسم الراوي ونسبه، ومنه: أن البخاري قال: حدثنا أبوالنعمان قال حدثنا أبوعوانة، ثم ساق السند إلى تمامه[2]، قال الحافظ ابن حجر: «قوله حدثنا أبو النُّعمان، زاد الكشميهني في رواية كريمة عنْه: «عارم بن الفضل»[3] يعني عند قوله حدثنا أبوالنُّعمان.

ب - الزيادة في الترجمة: وذلك يكون غالباً لشرح مُراد البخاري ومنه قوله في كتاب الصوم: «باب صوم يوم الجمعة، وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة، فعليه أن يُفطر[4]»، قال الحافظ ابن حجر: «كذا في أكثر الروايات، ووقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت زيادةٌ هنا وهي: «يعني إذا لم يَصُم قبله، ولا يريد أن يصوم بعده» وهذه الزيادة تُشبه أن تكون من الفربري، أوْ مَنْ دونُه، فإنها لم تقع في رواية النَّسفي عن البخاري، ويَبْعُد أن يُعَبِّر البخاري عما يقوله بلفظ «يعني»، وَلَوْ كان ذلك من كلامه لقال: «أعني» بل كان يستغني عنها أصلاً وَرَأساً..»[5].

---

(١) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٥٥٥)
(٢) انظر: إسناد حديث رقم ٦٠ من صحيح البخاري.
(٣) انظر: فتح الباري(ج١/ ص١٤٣)
(٤) انظر: ترجمة رقم ٦٣ من كتاب الصوم.
(٥) انظر: فتح الباري(ج٤/ ص٢٣٢)

وقد يتفرد بعضُ الرواة بزيادة ترجمة برُمَّتها، فقد ساق البخاري حديث أبي هريرة في ولوغ الكلب في الإناء[1] ثالث ثلاثة أحاديث في باب «الماءالذي يُغسل به شعرُ الإنسان..» لكن ابن عساكر فَصَلَهُ عما قبله، وترجم عليه بقوله: «باب إذا شرب الكلب في الإناء»[2] .

ت - الزيادة في المتن: وتكون بزيادة حرف أو حرفين أو كلمة أو أكثر، فمن الأول: أن السَّرخسي زاد الهمزة في قوله: «وَعَلَّمَهُ»، فصارت اللفظة هكذا : «أوْ عَلَّمَهُ[3] » وذلك من قوله صلى الله عليه وسلم: «خيركم مَنْ تعلم القرآن وعَلَّمهُ»[4]

ومن الثاني : أن الكشميهني أثبت أداة النداء - وهي من حرفين - قبل قول الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم: «ابنَ عبدالمطلب»[5] بينما أسقطها الباقون.[6]

ومن الثالث: أن الكشميهني زاد لفظة «بالحق[7] » في قول الرجل الأعرابي لرسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي

---

(١) أخرجه البخاري في الوضوء برقم ١٧٢

(٢) انظر: فتح الباري(ج١/ ص٢٧٤)

(٣) انظر: عمدة القاري(ج٢٠/ ص٤٢) وفتح الباري(ج٩/ ص٧٦)

(٤) أخرجه البخاري في فضائل القرآن ، باب خيركم مَنْ تعلّم القرآن وعلّمه برقم٥٠٢٧

(٥) انظر الحديث بطوله في العلم، باب ما جاء في العلم- برقم ٦٤

(٦) انظر: فتح الباري (ج١/ ص١٤٩)

(٧) انظر: إرشاد الساري(ج٣/ ص٣٤٥)

أكرمك»[1] .

ومن الرابع: زيادة الأصيلي لِلفْظِ الصلاة والسلام على موسى[2] في قول ورقة :«هذا الناموس الذي نَزَّلَ اللهُ على موسى»[3] .

وأما الأحوال ، فالمراد بها ما يَنْتَابُ الراوي من وَهَم أوْ سَهْو أوْ غفلة أثناء الرواية فيكون ذلك مظنة لشذوذه وخلافه:

أ - وَهَمُ الرَّاوي: ومن الأمثلة في هذا الباب ما وقع للأصيلي في روايته لآية التيمم هكذا: «فإن لم تجدوا ماءً، فتيمموا صعيداً طيِّباً»[4] قال الحافظ ابن حجر معلقاً على ذلك :

«وهو مغاير للتلاوة، وقيل إنه كان كذلك في رواية أبي ذر، ثم أصْلَحَها على وِفْقِ الآية»[5] .

ب - سَهْو الراوي: ومن الأمثلة فيه: ما وقع في رواية أبي ذر عن أبي محمد السرخسي في قول البخاري:«حدثنا محمد بن سالم»[6] بتقديم الألف على اللام، قال أبوالوليد الباجي(ت٤٩٤هـ): سألتُ أبا ذر فقال لي: أراه ابن سلام، وسَهَا فيه أبو محمد»[7] .

---

(١) أخرجه البخاري في الصوم باب وجوب صوم رمضان برقم١٨٩١

(٢) انظر:إرشاد الساري(ج١/ ص٦٥)

(٣) أخرجه البخاري في بدء الوحي برقم٣

(٤) انظر: حديث أبي موسى الأشعري أخرجه البخاري في التيمم باب التيمم ضَرْبَة برقم ٣٤٧

(٥) انظر : فتح الباري (ج١/ ص٤٥٦)

(٦) انظر: إسناد حديث عائشة برقم ١١٣٢ في التهجد ، باب من نام عند السَّحر.

(٧) انظر: فتح الباري (ج٣/ ص١٧)

ت - غفلة الراوي: والغفلة تُلجئ الراوي إلى ترك ضبط لفظة من ألفاظ الراوية، ومما يُمكن التمثيل به في هذا الباب، ما وقع من اختلاف الرُّواة في ضبط اسم كَرْكرة[1] ، حتى قال القابسي : «لم يكن عند المروزي فيه ضبطٌ»[2]

وقد يعتقد بعضُ الرُّواة أن ما سمعه من هيئة معينة للفظ هو الصواب، فيبادر إلى روايته وِفق تلك الهيئة، ويَثْبُتُ عليه، ويُخالف ما عَدَاهُ، ومن هذا الباب، خلاف الرواة في ضبط اسم الموضع، الذي كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، والذي يقال له: «بتعهن[3] » قال الحافظ ابن حجر: «وحكى أبو ذر الهروي أنه سمعها من العرب بذلك المكان بفتح الهاء»[4] .

ت - كُتَّاب الجامع الصحيح: وفي هؤلاء الكُتَّاب مَنْ كان يُدخل في الجامع الصحيح ما ليس منه، من الإلحاقات التي كانت تكون في الهوامش، فيأتي الراوي ، فينقل ذلك على أنه من أصل الجامع، بينما يكون الأمرُ بخلاف ذلك، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا المعنى ، عند تعليقه على تكْرار شيء في الترجمة، في رواية المستملي، فقال: « . . . وهذا يؤيد ما تقدم من النَّقل عن أبي ذر الهروي ، أن أصْلَ البخاري ، كان عند الفربري، وكانت فيه

(١) وهو رجلٌ كان على عيال النبي صلى الله عليه وسلم، فَمَاتَ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هو في النار، فذهبوا ينظرون إليه، فوجدوا عباءَةً قد غَلَّهَا » أخرجه البخاري في الجهاد باب القليل من الغُلول برقم٣٠٧٤.

(٢) انظر: فتح الباري (ج٦/ ص١٨٨)

(٣) انظر حديث عبدالله بن أبي قتادة في جزاء الصَّيد برقم ١٨٢١

(٤) انظر: فتح الباري (ج٤/ ص٢٥)

إلحاقات في الهوامش وغيرها، وكان مَنْ يَنْسَخُ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يَظُنُّه لائقاً به، فمن ثم وقع الاختلاف في التقديم والتأخير»[1] .

المطلب الثاني

أنواع الاختلاف بين روايات الجامع الصحيح

إن المتأمل في روايات الجامع الصحيح، يجدها تتنوع إلى أوجه عدة من الاختلاف الذي قَصَد به أصحابه أمرين اثنين:

الأمر الأول: أداء ألفاظ الرواية، كما وصلت إليهم؛ من غير زيادة أو نقصان؛ وإنْ وقع فيها ما يُعَدُّ شذوذا، أوْ غير صوابٍ، ومن الأدلة التي تشهد لتحري هؤلاء الرُّواة واحتياطهم في نَقْل كل شيءٍ وصل إليهم، أنه وقع في رواية الكشميهني عَقِبَ حديث عبدالله بن زيد في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالناس في الاستسقاء[2] : قال أبوعبدالله: ابن زيد هذا مازني، والأول كوفي هو ابن زيد». قال الحافظ ابن حجر: «كذا وقعت هذه الزيادة في رواية الكشميهني وحده هنا، وألْيَقُ المواضع بها: «باب الدُّعاء في الاستسقاء قائماً»؛ فإن فيه عن عبدالله بن يَزيد حديثاً، وعن عبد الله بن زَيْد حديثا، فيحسُن بيان تَغَايُرهما حيث ذُكرا جميعاً، وأما هذا الباب فليس فيه لعبد الله بن يزيد ذِكْرٌ ، ولعل هذا من تصرف الكشميهني، وكأنه رآه في ورقة مفردة، وكَتَبَهُ في هذا الموضع احتياطاً»[3]

الأمر الثاني: نَقْدُ المروي الذي في ثبوته نظرٌ، وترجيح ما يُصححه

(١) انظر: فتح الباري (ج٤/ ص٣٠٠) وانظر ايضاً(ج٢/ ص٤٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في الاستسقاء باب استقبال القبلة في الاستسقاء برقم ١٠٢٨

(٣) انظر: فتح الباري (ج٢/ ص٥٢٦)

الدليل، فيُصَارُ إليه ويُعَوَّل عليه، ومن تأمل قول الأصيلي: إنه وقع في نسخة: «شعبة» بدل: «سعيد[1]» وفي عَرْضِنَا على أبي زيد بمكة: «سعيد[2]» عَلِم صِدْق هذا الرأي.

ولقد نبَّه السيوطي (ت٩١١هـ) في البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر على جملة من أنواع الاختلاف الحاصل بين روايات الجامع الصحيح فقال: «وقد وقع في الصحيح بالنسبة إلى هذه الروايات اختلاف وتفاوتٌ يسير، فما كان منه بزيادة حديث كامل، أو نَقْصه فهو محمولٌ على أنه فَوْتٌ حصل لمن سقط منه روايته مع ثبوته في أصل المصنف، وما كان بتقديم بعض الأحاديث على بعض، فهو محمول على أنه وقع من صاحب الرواية عند نَسْخِه، ينقلب[3] بعضُ الأوراق عليه، وما كان اختلاف ضبطِ لفظٍ واقع في الحديث .. فهو محمولٌ على أحد أمرين: إما أن يكون المصنف نفسه حَصَل عنده شكٌ في كيفية اللفظ المروي، فرواه كُلٌ على ما ظَنَّ أنه أخذه عن البخاري كذلك، لكونه لم يضبطه حفظاً ولا خطاً»[4].

ولقد تتبَّعتُ أنواع الاختلاف الواقع بين روايات الجامع الصحيح، زيادة على ما ذكره السيوطي، فكانت على هذا النحو:

١- التقديم والتأخير: وفيه:

---

(١) يعني في قول البخاري: «وقال سعيد عن قتادة إن أنساً حدَّثهم تِسْعُ نسوة، أخرجه البخاري في الغُسل برقم ٢٦٨.

(٢) انظر: فتح الباري (ج١/ ٣٧٨)

(٣) وكذا وإن كان لها وَجْهٌ

(٤) انظر: البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر للسيوطي(لوحة ٣٩)صورة عن نسخة الأحمدية بحلب.

أ - تقـديم باب علـى باب آخـر: ومن الأمـثلة علـى ذلك تقـديم الأصيلي وابن عساكر «باب مَنْ أفرغ بيـمينه على شماله في الغُسل»، على «باب تفريق الغُسل الوضوء»[1] .

ب - تقديم البسملة على الباب وعكسـه: ومن الأمثلة فيه: قول ابن حجر: «قوله «كتـاب العلم، بسم الله الرحمن الرحيم، باب فضل العلم» هكذا في رواية الأصـيلي وكـريمة وغـيرهمـا، وفـي رواية أبي ذر تقـديم البسملة»[2] .

ت - تقديم بعض الآثار على بعضٍ في ترجـمة الباب: ومن ذلك أن البخاري ذكر في «باب السواك الرطب واليابس للصائم» جملة من الآثار، والأحاديث ، فوقع الاخـتلاف في ترتيبها بين الرواة حـتى قال الحافظ ابن حجر: «وقع في رواية غير أبي ذر في سياق هذه الآثار والأحاديث، تقديم وتأخير، والخَطْبُ فيه يسير»[3] .

ج - تقديم حديث على حديث آخر:

وذلك من مقتضيات تقديم باب على باب آخر، وقد مضى التمثيل له بما يناسبه.

٢ - الزيادة والنُّقصان: ومنها:

أ - زيادة حديث أو نـقصه: وذلك ممكنُ الوقـوع لأن بعض الرواة لم يسمع الجـامع الصحيـح جميـعه، كـحمـاد بن شاكـر النسفي الذي له فـيه فَـوْتٌ»[4] ، وإبراهيم بن مـعـقل النسـفي الذي «فَـاتَهُ من الجـامع أوراق

(١) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٣٧٥)

(٢) انظر: فتح الباري(ج١/ ص١٤٠)

(٣) انظر: فتح الباري(ج٤/ ص١٥٩)

رواها بالإجازة عن البخاري»[1] ولذلك علّق الحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ) على قول ابن الصلاح (ت٦٤٢هـ):

«وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة[2] »- بقوله: «والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة ، وهي رواية محمد بن يوسف الفربري فأما رواية حماد ابن شاكر ، فهي دُونها بمائتَيْ حديث، وأنقص الروايات رواية إبراهيم بن معقل، فإنها تنقص عن رواية الفربري ثلاثمائة حديث»[3] وقد يُفهم من هذا أن النقص في هاتين الروايتين، وقع في أصل البخاري ، يقول الحافظ ابن حجر مجيباً عن هذا الإشكال: «كتاب البخاري في جميع الروايات الثلاثة في العدد سواء، وإنما حصل الاشتباهُ من جهة أن حماد بن شاكر وإبراهيم بن معقل لمّا سمعا الصحيح على البخاري فاتهُما من أواخر الكتاب شيءٌ فرَوَيَاهُ بالإجازة، وقد نبه على ذلك الحافظ أبو الفضل بن طاهر، وكذا نبه الحافظ أبو علي الجياني في كتاب «تقييد المهمل» على ما يتعلق بإبراهيم بن معقل فروى بِسَنده إليه قال: «وأما من أوّل كتاب الأحكام إلى آخر الكتاب، فأجازه لي البخاري» . . . وأما حماد بن شاكر ، فَفَاتَهُ من أثناء كتاب الأحكام إلى آخر الكتاب، فَتَبَيَّنَ أن النَّقْص في رواية حماد بن شاكر وإبراهيم بن معقل ، إنما حصل من طَرَيَانِ الفَوْتِ، لا من أصل التصنيف فَظَهَرَ أن العدة في الروايات كلها سواء»[4]

---

(٤) انظر: فتح الباري (ج١/ ص٥)

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح(ص١٠) دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٨هـ

(٣) انظر: التقييد والإيضاح (ص٢٧) تحقيق :عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ

(٤) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر(ج١/ ص٢٩٤ و٢٩٥) تحقيق :د. ربيع بن هادي عمير، دار الراية الرياض، ١٤٠٨هـ

ب - الاقتصار على بعض الآية: وذلك قد يكون فيما يذكره البخاري في الترجمة، ومنه ما قد تَرجَمَ به في كتاب الصلاة: «باب التعاون في بناء المسجد»، «ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله»، قال الحافظ ابن حجر: «كذا في رواية أبي ذر، وزاد غيرُه قبل قوله ما كان: وقول الله عز وجل» وفي آخره: «إلى قوله المهتدين»[1]

ت - ضَمُّ الترجمة إلى التي تليها: وهو يُفيد أن مَنْ خالف في ذلك، فقد زاد على مَنْ نقص ترجمةً، ومن ذلك : ضَمُّ النسفي قول البخاري: «باب الغزو على الحمير» إلى الترجمة التي تلي هذا الباب، فقال : «وبَغْلة النبي صلى الله عليه وسلم البيضاء»[2] .

٣ - الإبدال والتَّغيير: وله صُور متعددة منها:

أ - إفراد اللَّفظة: ففي حديث أم عطية قالت: : «أمرنا أنْ نُخرج الحُيَّض يوم العيدين[3] . . .»

قال القسطلاني: «وللكشميهني والمستملي: يوم العيد، بالإفراد[4] »

ب - جمع المفْرد: ومن الأمثلة فيه: أن البخاري أخرج حديث المغيرة ابن شعبة وفيه: «إن الله كره لكم ثلاثاً : قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة

(١) يعني أنه وقع لغير أبي ذر الآية بكاملها وهي قوله تعالى: «ما كان للمشركين أن يَعْمُرُوا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر، أولئك حبطت أعمالهم ، وفي النّار هم خالدون، إنّما يَعْمُرُ مساجد الله مَنْ بالله واليوم الآخر، وأقام الصلاة وآتى الزكاة، ولم يَخْشَ إلا الله، فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين»، سورة التوبة، الآية رقم ١٧و١٨ . وانظر: فتح الباري (ج١/ ص٥٤١).

(٢) انظر: فتح الباري (ج٦/ ص٧٤).

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة باب وجوب الصلاة في الثياب، برقم٣٥١

(٤) انظر: إرشاد الساري(ج١/ ص٣٨٧)

السؤال[1] » قال العيني في شرحه: «وإضاعة المال» هو رواية الكشميهني، وفي رواية غيره: «إضاعة الأموال»[2].

ت - التغيير في بناء الكلمة: ومنه حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حصيرٌ يبسطه بالنهار، ويحتجره بالليل[3] » قال العيني في شرح هذا الحديث: «ويحتجره بالراء المهملة في رواية الأكثرين، ومعناه يتخذه مثل الحجرة، فيصلي فيها، وفي رواية الكشميهني يحتجزه- بالزّاي- أي يجعله حاجزاً بينه وبين غيره»[4].

وقد يكون التغيير في مبنى الكلمة بزيادة حرفٍ فيها؛ كقول الراوي: «فذكرتُ لأيوب فقال: «إلا الإقامة»[5]، قال الحافظ ابن حجر: «كذا للأكثر بحذف المفعول، وللكشميهني والأصيلي: «فذكرتُه» أي حديث خالد»[6].

ج - إبدال لفظٍ بآخر مرادفٍ له في المعنى: وهذا كثير جداً، وبه يُعلم أن الاختلاف بين رُواة الجامع الصحيح في الأعم الغالب، وهو اختلاف تَنَوُّعٍ لا اختلاف تضاد، ومن الأمثلة في هذا الباب: حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم: قال: «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يُؤَذِّن ابن أم مكتوم»[7] قال العيني في قوله «حتى يؤذن»: «وفي رواية

(١) أخرجه البخاري في الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لا يسألون الناس إلحافاً﴾ برقم ١٤٧٧.

(٢) انظر: العمدة (ج٩/ ص٦٠) والفتح (ج٣/ ص٣٤٢)

(٣) أخرجه البخاري في الأذان باب صلاة الليل برقم ٧٣٠

(٤) انظر العمدة (ج٥/ ص٢٦٤)

(٥) أخرجه البخاري في الأذان، باب الإقامة واحدة.. برقم٦٠٧

(٦) انظر: الفتح(ج٢/ ص٨٣) والعمدة(ج٥/ ص١١٠)

(٧) أخرجه البخاري في الأذان باب الأذان قبل الفجر برقم ٦٢٣

الكشميهني : «حتى ينادي»[1] .

ح - التغيير في نَقْطِ اللفظة: ومنه ما وقع من خلاف في رواية قول سالم: «وهل يَتَّبِعُون بذلك إلا سُنَّتَهُ»[2] . قال الحافظ ابن حجر : «وقوله: «وهل يتّبعون بذلك» بتشديد المثناة، وكسر الموحدة بعدها مهملةٌ، كذا للأكثر من الاتباع، وللكشميهني : «يَبْتَغُون في ذلك» بسكون الموحدة، وفتح المثناة، بعدها غَيْنٌ معجمة من الابتغاء أيْ لا يطلبون في ذلك الفعل إلا سُنَّة النبي صلى الله عليه وسلم»[3] .

د - التغيير بتقديم حرفٍ على حرف: فقد قال البخاري في كتاب الخوف: «باب التكبير والفلس بالصُّبح عند الإغارة والحرب»[4] فاختُلف في قوله: «باب التَّكْبير، قال الحافظ ابن حجر: «كذا للأكثر، وللكشميهني من الطريقَيْن : «التَّبْكير» بتقديم المُوَحَّدة وهو أوْجه»[5] .

ر - التغيير في الإعراب: ومن الأمثلة فيه: ما وقع في حديث ابن عمر قال: «لمَّا فُتح هذان المِصْران. .[6] »قال الحافظ ابن حجر: «كذا للأكثر بضم «فُتح»على البناء لما لم يُسَمَّ فاعله، وفي رواية الكشميهني : «لما فَتَحَ هذين المصرين» بفتح الفاء والتاء على حذف الفاعل ، والتقدير لما فتح

---

(١) انظر: العمدة (ج٥/ ١٣٥) والفتح(ج٢/ ص١٠٥) وانظر أمثلة أخرى لهذا النوع من الخلاف في: الفتح (ج٤/ ص٢٨١) والعمدة (ج١١/ ص١٥٦) وإرشاد الساري (ج٨/ ص١٦٦).

(٢) هذه قطعة من حديث أخرجه البخاري في الحج، باب الجمع بين الصلاتين بعرفة برقم ١٦٦٢.

(٣) انظر: الفتح (ج٣/ ص٥١٤) والعمدة (ج٩/ ص٣٠٤).

(٤) انظر: ترجمة رقم ٦ من كتاب الخوف من الجامع الصحيح.

(٥) انظر: الفتح (ج٢/ ص٤٣٨)

(٦) أخرجه البخاري في الحج باب ذات عرق لأهل العراق برقم١٥٣١ .

اللهُ، وكذا ثبت في رواية أبي نعُيم في «المستخرج»، وبه جزم عياض»[1]

المطلب الثالث

توجيه اختلاف روايات الجامع الصحيح

اعتنى أهل العلم بتوجيه ما وقع بين روايات الجامع الصحيح من اختلاف وذلك لسببين اثنين:

السبب الأول: تَثَبُّتُ الرُّواة في نَقْل الرواية، واحتياطهم في حكاية ما وقع إليهم من خلافٍ في ذلك ، وسلوكهم سُبُل التحري والضبط فيما أشكل عليهم، يقول القاضي عياض أثناء حديثه على طرق ضبط اختلاف الروايات: «وإن اقتصر على أنْ تكون الرواية الملحقة بالحُمْرةِ فقد عَمِلَ ذلك كثير من الأشياخ وأهل الضبط كأبي ذر الهروي ، وأبي الحسن القابسي ، وغيرهما .. وقد يقتصر بعضُ المشايخ على مجرد التَّخريج والتَّغْويق والشق[2] لإحدى الروايتين، ويكل الأمر إلى ذكره، وما عَقَدَهُ مع نفسه من ذلك، وقد رأيتُ أبا محمد الأصيلي التزم ذلك في كثير من كتابه في صحيح البخاري الذي بخطه، وما وقع فيه على أبي زيد المروزي، وقيَّدَ فيه روايته، ورواية أبي أحمد الجرجاني الذي عليها أصل كتابه، فما سَقَطَ لأبي ذر ولم يَرْوِه عنه شَقّ عليه بخطه أوْ حَوَّقَ عليه، وما سَقَطَ لهما معاً شَقَّ عليه بِخَطَّيْن ليظهر سُقُوطه لهما، وما اختلفا فيه أثْبَتَ عليه اسم صاحبه»[3]

---

(١) انظر: الفتح (ج٣/ ص٣٨٩)

(٢) التحويق: وَضْع علامةٍ كدائرة صغيرة أول الكلام المُراد إعدامه ، وآخره، والشق: مَدٌّ خطٌ على الكلام الذي يُراد إعدامه من الكتاب . وانظر: الإلماع ص١٧١ تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، والمكتبة العتيقة بتونس، الطبعة الثانية بلا تاريخ.

(٣) انظر: الإلماع (ص١٨٩و١٩١)

السبب الثاني: اعتذارُ بعض أهل العلم ، عن الرواة فيما وقع لهم من تفاوت واختلاف ، بأن مَرَدّ ذلك إلى حُصول فوْتٍ لبعضهم، أو سَهْوٍ أثناء النّسخ ، أو شَكٌ في هيئة لفظٍ.

ولقد عاب أهلُ العلم على بعض الطاعنين، ردهم لبعض الروايات، وخَطَّأوهم [1] ، وبيَّنوا لهم الأوجه الصحيحة التي وردت وِفْقها الروايات من جهة اللغة وقوانينها.

أولاً : توجيه الروايات من جهة اللغة : وذلك ببيان صحة المنقول في الرواية لغةً، وجوازه في لسان العرب، ومن الأمثلة في هذا الباب: حديث أبي سعيد الخدري قال: «قالَ النِّساءُ للنبي صلى الله عليه وسلم: غَلَبَنا عليك الرجال. . » [2] قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «قال النِّساء» كذا لأبي ذر، وللباقين: «قالت النِّساء»، وكلاهمُا جائزٌ» [3] .

ثانياً : توجيه الروايات من جهة النحْو: ففي حديث أنس قال: «قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر: مَنْ ينظر ما فَعَلَ أبوجهل؟ فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضَرَبَهُ ابنا عفراء حتى بَرَد، فأخذ بلحيته فقال: أنتَ أبا جهل. . » [4]

قال الحافظ ابن حجر: «قوله«أنت أباجهل» كذا للأكثر ، وللمستملي وحده: «أنت أبوجهل» والأول هو المعتمد في حديث أنس هذا: فقد

(١) انظر: إنكار الحافظ ابن حجر على القاضي عياض لرده بعض الروايات في الفتح (ج١/ ص٥٢١) و(ج٣/ ص١٣٧ و٦١٣)

(٢) اخرجه البخاري في العلم ، باب هل يُجعل للنساء يومٌ على حدة في العلم . . برقم١٠١

(٣) انظر: الفتح (ج١/ ص١٩٦) وانظر أمثلة أخرى في الفتح (ج١/ ص١٠١ و١٢٣و١٧٥).

(٤) اخرجه البخاري في المغازي ، باب قتل أبي جهل. . برقم ٣٩٦٣

صرح إسماعيل بن علية عن سليمان التيمي بأنه هكذا نَطَقَ بها أنس . . وقد أخرجه ابن خزيمة ومن طريقه أبو نعيم عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه، فقال فيه: «أنت أبوجهل» وكأنه من إصلاح بعض الرواة، وكذلك نَطَقَ بها يحيى القطان، أخرجه الإسماعيلي من طريق المقدمي عن يحيى القطان . . قال المقدمي: «هكذا قالها يحيى القطان، وقد وُجِّهَت الرواية المذكورة بالحَمْل على لغة مَنْ يُثْبِت الألف في الأسماء الستة في كل حالة، كقوله:

* إنَّ أباها وأبا أباها

وقيل هو منصوب بإضمار أعني، وتعقبه ابنُ التِّين، بأن شرط هذا الإضمار أنْ تكثر النعوت . . وقيل: إنَّ قوله: «أنت» مبتدأ محذوف الخبر، وقوله«أباجهل»، منادى محذوف الأداة، والتقدير أنت المقتول يا أبا جهل»[1]

ثالثاً : قال خبيب:

ما إنْ أبالي حين أُقتَل مسلما   على أي شِقٍّ كان لِلَّه مصرعي[2]

قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «ما إنْ أُبَالي» هكذا للأكثر، وللكشميهني: «فلستُ أُبالي»، وهو أَوْزَنُ، والأول جائز لكنه مَخْرومٌ، ويكمل بزيادة الفاء»[3]

---

(١) انظر: الفتح (ج٧/ ص٢٩٥) وانظر امثلة اخرى في (ج١/ ص٣٦٧) و(ج٣/ ص٧)

(٢) أخرجه البخاري في المغازي ، باب غزوة الرجيع، برقم ٤٠٨٦.

(٣) انظر: الفتح (ج٧/ ص٣٨٤).

المبحث الرابع

فوائد اختلاف روايات الجامع الصحيح وطرق الترجيح بينها

فـوائد اختـلاف روايات الجامع الصـحيح، أنْ يسـتخـرج لاختـلافهـا فوائد وثمرات تسـاعد في فهم الرواية ، وحَلّ مشكلاتهـا ، كما أنَّ له إذا أمعن في البحث في كـلام شُرَّاح الجامع الصحيح ، أنْ يـستنبط جملةً من الطرق النَّافعة في الموازنة والترجيح بين هذه الروايات.

المطلب الأول

فوائد اختلاف روايات الجامع الصحيح

ونُلِمُّ ههنا بـبعض فوائد اخـتلاف روايات الجـامع الصحيح، عـلى ما ظهـر من ذلك باسـتـقـراء هذه الروايات، وتتبعـهـا بين ثنايا كـلام شُـرَّاح البخاري، فمن ذلك:

١ - دفع احـتـمـال التَّدليس في الإسناد: من ذلك أنَّ البـخـاري قـال: أخبرنا قُتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حُميد عن أنس ثم ساق الحديث [(١)] ،

قـال الحافظ ابن حـجر: قـوله(عن حـميـد) هو الطويل (عن أنس)، وللأصيلي: «حدَّثَنَاهُ أنس بن مالك»، فَأمِنَّا تدليس حُميد» [(٢)].

٢ - تعيين المهـمل من أسماء رجال الـسند: ومن الأمثلة على ذلك: أن

---

(١) انظر: إسناد حـديث أنس عن عُبـادة بن الصـامت ، برقم ٤٩ في كتـاب الإيمان ، باب خَوْف المؤمن من أن يحبط عَمَلُه وهو لا يشعر.

(٢) انظر: الفتح (ج١/ ص١١٣)

البخاري قال حدثنا حجّاج ، حدثنا شعبة، ثم حوّل السند[1] فقال: وحدثنا علي حدثنا شبابة ثم ساق السند إلى تمامه[2] ، فاختلف في تعيين من هو عَليٌّ ، قال الحافظ ابن حجر: «قوله : «وحدثنا علي» كذا للأكثر غير منسوب، وفي رواية ابن السَّكن وكريمة: علي بن عبدالله، ولابن شبويه: علي بن المديني، ورجَّح أبوعلي الجياني أنه علي بن سلمة اللبقي -بفتح اللام والموحدة بعدها قاف- وبه جزم الكلاباذي وابن طاهر، وهو الذي ثبت في رواية المستملي..»[3]

٣ - الاحتجاج بالرواية لنُصرة رأي أو مذهب: ومن الأمثلة على ذلك: أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من اتَّبع جنازة مسلم إيمانا واحتساباً، وكان مَعَهُ حتى يُصَلِّي عليها، ويُفْرَغَ من دفنها، فإنه يرجع من الأجر بقيراطَيْن مثل أحد..»[4]

قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث: «قوله: من اتبع هو بالتشديد، وللأصيلي: «تَبِعَ» بحذف الألف وكسر الموحدة، وقد تَمَسَّك بهذا اللَّفظ مَنْ زَعَمَ أن المشي خَلْفَها أفضل، ولا حجة فيه لأنَّه يقال: تبعه: إذ مشى خلفه، أو إذا مَرَّ به، فَمَشَى مَعَهُ...»[5]

٤ - الإشارة إلى ما في طرق الحديث من لفظٍ مغاير أوْ زيادة أو نحو

(١) التحويل في السند إيراد الحديث الواحد من طريقين أو أكثر، وعلامته عند أهل الحديث الرمز إليه بحرف الحاء هكذا: (ح).

(٢) انظر: إسناد حديث رقم ٢٢٥٩ في كتاب الشُّفعة ، باب أي الجوار أقربُ؟

(٣) انظر: الفتح (ج٤/ ص٤٣٨) وأمثلة أخرى في (ج١/ ص١٩٠) و(ج٣/ ص٢٢٥).

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان، باب اتباع الجنائز من الإيمان ، برقم٤٧ .

(٥) انظر: الفتح (ج١/ ص١٠٩)

ذلك: ومما يُمَثَّلُ بِه لهـذا، مـا ذكـره الحافظ ابـن حجـر عند شـرح حديث سـعد في صلاته بقـومه وقوله: «أركُـدُ في الأوليَيْن، وأخِفُّ في الأخـريين»[1] -قـال: «قـوله: «وأخف» بـضم أوله وكـسـر الخـاء المعـجمـة ، وفي رواية الكشمـيـهني: وأحْذف-بفـتح أوله وسكون المهملة، وكذا هو في رواية عثمان بن سعيد الدارمي عن موسى بن إسماعيل شيخ البـخاري فيه، أخرجه البيهـقي، وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقفتُ عليها..»[2]

٥ - وَصْلُ ما قـد يقع للبخاري من تعلـيق : ومن الأمثلة في ذلك : أنَّ البخاري قـال : «قال مالك أخبـرني زيد بن أسلم أنَّ عطاء بن يسار أخبـره أنَّ أبا سعيد الخـدري أخبره أنَّه سـمع رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقـول: إذا أسلم العبد، فـحَسُنَ إسلامُـه يُكَفِّر اللهُ عنه كل سـيئة كـان أزْلَفـها..»[3] قال الحـافظ ابن حـجر: «قولـه «قال مـالك» هكذا ذكـره مُـعَلَّقـا، ولم يُوصله في مـوضع آخـر من هذا الكتاب ، وقد وَصَلَهُ أبوذر الهروي في روايته للصَّحيح فقال عَقِبَهُ: أخـبرناه الـنضروي هو العبَّـاس بن الفـضل قال حـدثنا الحـسن بن إدريس قال حدثنا هشام بن خالد حـدثنا الوليد بن مُسلم عن مالك به»[4].

٦ - رفع إشكال الإسناد: من ذلك أن البـخاري قـال عقب جـابر: «كان النبي صلى الله عليه وسـلم إذا كان يومُ عـيـد خَـالَفَ الطريق»[5]

(١) أخرجه البخاري في الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام، برقم٧٥٨.

(٢) انظر: الفتح(ج٢/ ص٢٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في الإيمان: باب حسن إسلام المرء، برقم٤١.

(٤) انظر: الفتح (ج١/ ص٩٨و٩٩).

(٥) أخرجه البـخاري في كتاب العيدين، باب من خـالف الطريق إذا رجع يوم العيد ،

تَابَعَهُ يونس بن محمد عن فُليح، وحـديث جابر أصح». فاستُشكل قول البـخاري إن حديث جـابر أصح مع تصريحه بمتـابعة يونس بن محمد عن فليح، «إذْ لو تَابَعَهُ لسَاوَاهُ ، فكيف تتجه الأصحية الدالة على عدم المساواة» [1] قال الحافظ ابن حـجر مبينا وجـه الانفصال عن هذا الإشكال: «وذكر أبوعلي الجياني أنه سَقَط قـولهُ: «وحديث جابر أصح» من رواية إبراهيم بن معقل النَّسـفي عن البُخاري ، فلا إشكال فـيـهـا، قـال: ووقع في رواية ابن السَّكـن: «تابَعَـهُ يونس بن محـمد عـن فُليح عن سعـيد عن أبي هريرة» وفي هذا تَوْجـيهُ قـوله أصح، ويبقى الإشكال في قوله: «تَابَعَهُ»، فإنه لم يُتابعه بل خَالَفَهُ، وقـد أزال هذا الإشكال أبو نُعيم في المستخـرج ، فقـال: «أخرجـه البخاري عن محمد عن أبي تميلة وقال: «تابعهُ يونس بن محمد عن فليح، وقـال مـحمـد بن الصَّلت : عن فُلـيح عن سعـيـد عن أبي هريرة، وحديث جـابر أصح». . وقال البـيهقي إنـه وقع كذلك في بعض النُّسخ ، وكـأنهـا رواية حمـاد بن شـاكر عـن البخـاري، ثم راجعتُ رواية النَّسـفي فلم يذكر قـوله: «وحديث جابـر أصح» فسَلِمَ من الإشكال. . .» [2]

٧ - تعيين أحد الاحتمالين لفهم المراد من الحديث : فقد أخرج البخاري حديث عائشة قالت: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يُكثر أنْ يقول في رُكوعـه وسجوده: سبـحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهـم اغفر لي، يَتَـأوَّلُ القـرآن» [3] قـال الحـافظ ابن حـجـر فـي شـرح هذا الحـديـث: «. . وقع في رواية ابن السَّكـن عن الفـربري: «قـال أبو

برقم٩٨٦ .

(١) انظر: الفتح(ج٢/ ص٤٧٣).

(٢) انظر: الفتح(ج٢/ ص٤٧٣ - ٤٧٤).

(٣) أخرجه البخاري في الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، برقم ٨١٧.

عبدالله يعني قوله تعالى: «فَسَبِّح بحمد ربك»الآية ، وفي هذا تعيين أحد الاحتمالين في قوله تعالى: «فَسَبِّح بحمد ربك» لأنه يحتمل أن يكون المراد بِسَبِّح نفس الحمد، لما تضمنه الحمد من معنى التسبيح ... فَعَلى هذا يكفي في امتثال الأمر الاقتصار على الحَمْد، ويُحتمل أنْ يكون المراد فَسَبِّحْ مُتَلَبِّساً بالحمد، فلا يَمْتَثِل حتى يَجْمَعهما وهو الظاهر»[1] .

٨ - الإشارة إلى أحد الوجوه الثابتة في قراءة الآية: ومن الأمثلة على ذلك : أن البخاري ترجم في الجنائز بقوله: «باب موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله.. وقرأ الأعمش: «إلى نَصْب»[2] ..» فاختلف الرواة في ضبط «نصب»، قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «وقرأ الأعمش: إلى نَصب»، يعني بفتح النون كذا للأكثر وفي رواية أبي ذر بالضم، والأول أصح، وكذا ضبطه الفرّاء عن الأعمش في كتاب المعاني، وهي قراءة الجمهور، وحكى الطبراني أنه لم يقرأه بالضم إلا الحسن البصري، وقد حكى الفرّاء عن زيد بن ثابت ذلك»[3]

المطلب الثاني

طرق الترجيح بين روايات الجامع الصحيح

لئن كان كثيرٌ من أهل العلم عوّلوا على روايات الجامع الصحيح، في حَلِّ ما أشكل من الأسانيد والمتون، فلقد بادروا إلى نقد بعض هذه الروايات، والموازنة بينها بما يقتضيه النَّظر والتحقيق.

---

(١) انظر: الفتح (ج٢/ ص٩٩و٣٠٠).

(٢) انظر : ترجمة رقم ٨٢ من كتاب الجنائز.

(٣) انظر: الفتح(ج٣/ ص٢٢٦).

ولم تمنع ثقةُ الناس بهؤلاء الرواة، من أنْ يتكلم فيهم أهلُ العلم جرحاً وتعديلاً، بِحَسَب أقدارهم في الحفظ، ومنازلهم في الضبط، وفي رواية الكشميهني مثلاً «مواضعُ كثيرة أصوب من رواية غيره» [1] كما أنَّ في روايته أوهاماً وتصحيفاً لأسماء الرواة [2] ، دلك لأنَّه «لم يكن من أهل العلم، ولا من الحفاظ ، بل كان راوية» [3] وأما أبوذر الهروي فهو «من الحفاظ» [4] ، وروايتهُ «من الروايات المعتمدة» [5] ، وإنْ وقع له فيها أوْهام، فذلك لا يقدح في جلالته وتثبته.

وأما الأصيلي ففي روايته تصحيفٌ وأوهام [6] ، وَرُبَّما غلط المستملي غلطاً فاحشاً [7] .

ويمكن تصنيف مسالك الترجيح بين روايات الجامع الصحيح على هذا النحو:

١ - الترجيح بمناسبة الحديث للترجمة : فقد تختلف صيغ الترجمة بين راوٍ وآخر، فَيُرجَّح بينهما بمناسبة الحديث لترجمة أحدهما، ومن هذا الباب ما ذكره الحافظ ابن حجر في قوله: «قولهُ(باب قصة زمزم وجهل العرب) كذا لأبي ذر ولغيره: «باب جهل العرب» وهو أوْلى إذ لم يَجْرِ في حديث الباب لزمزم ذكرٌ» [8] .

---

(١) انظر: الفتح(ج١/ ص١٧).
(٢) انظر: الفتح (ج١/ ص٩٦)و(ج٢/ ص٥٣٩).
(٣) انظر: الفتح (ج١/ ص٥٨٥).
(٤) انظر: الفتح (ج٢/ ص٤٥٩).
(٥) انظر: الفتح(ج٣/ ص٢٦٦).
(٦) انظر: الفتح(ج١/ ص١٧٦).
(٧) انظر: الفتح(ج٥/ ص٢١٩).
(٨) انظر: الفتح(ج٦/ ص٥٥١) ويشير الحافظ ابن حجر إلى حديث ابن عباس قال:

٢ - الترجيح بموافقة الرواية للتلاوة : ومن الأمثلة على ذلك: أن البخاري تَرْجم في كتاب الاستقراض بقوله: «باب ما يُنهى عن إضاعة المال، وقول الله تعالى: «والله لا يحب الفساد» [1] ..» قال الحافظ ابن حجر: «كذا للأكثر، ووقع في رواية النَّسفي: ﴿إنَّ الله لا يحب الفساد﴾ ، والأول هو الذي وقع في التلاوة» [2]

٣ - الترجيح بموافقة الرواية لما وقع وَصْلُه للبخاري في موضع آخر: ومن الأمثلة في ذلك: ما أخرجه البخاري عن عائشة في قصة صفية بنت حُيَيٍّ وقول النبي صلى الله عليه وسلم لها: «أمَا كنتِ طفتِ يوم النَّحر؟ قالت: بلى، قال: فلا بأس انْفِري...» قال البخاري عقب هذا الحديث: «وقال مُسَدَّد: قلت: لا «تابَعَهُ جريرٌ عن منصور في قوله: «لا» [3] يقول الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث: «... فأمَّا رواية مسدد فَرَوَيْنَاها كذلك في مسنده ... وأما رواية جرير فَوَصَلَها المصنف في «باب التمتع والقِرَان» عن عثمان بن أبي شيبة عنه ، وقال فيه: «ماكنتِ طفتِ ليالي قدمنا مكة؟ قلت: لا»، وهذا يؤيد صحة ما وقع في رواية المستملي حيث وقع عنده: «بلى» موضع «لا» [4]

«إذا سرك أن تَعْلَمَ جهل العرب ، فاقرأ ما فوق الثلاثين ومائة من سورة الأنعام: ﴿قد خسر الذين قتلوا أولادهم سَفَهًا بغير علم﴾ إلى قوله: ﴿قد ضلوا ، وما كانوا مهتدين﴾، وانظر: أمثلة أخرى في (ج٣/ ص١٠).

(١) انظر: ترجمة رقم ١٩ من كتاب الاستقراض.

(٢) انظر: الفتح (ج٥/ ص٦٨).

(٣) أخرجه البخاري في الحج، باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت، برقم ١٧٦٢.

(٤) انظر: الفتح(ج٣/ ص٥٩٠) وانظر أمثلة أخرى في (ج٢/ ص٤٧٦) و(ج٤/ ص٢٠٦).

٤ - الترجيح بمناسبة الترجمة لما بعدها: فقد عقد البخاري ترجمةً بقوله: «باب مَنْ لم يتطوع في السَّفر دُبر الصلاة»، قال الحافظ ابن حجر: «زاد الحموي في روايته «وقبلها»[1] »،

والأرجح رواية الأكثر لما سيأتي في الباب الذي بعده[2] »

يشير الحافظ إلى أنَّ البخاري تَرْجَمَ على هذا المعنى بقوله: «باب من تطوع في السَّفر في غير دُبرُ الصلوات وقبلها . . .»[3] .

٥ - ترجيحُ ما هو محفوظ على غيره: ومن الأمثلة في ذلك : أن البخاري أخرج حديث أم العلاء الأنصارية في قصة موت عثمان بن مظعون وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أمَّا هو ، فقد جاءَهُ اليقين ، والله إني لأرْجُو لهُ الخير، والله ما أدري -وأنا رسول الله- ما يُفعل بي[4] . .»

ثم قال البخاري: «حدثنا سعيدُ بن عُفير حدثنا اللَّيث . . . مثله، وقال نافع بن يزيد عن عُقيل : «ما يُفعل به» قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث : «قوله: «ما يُفعل بي» في رواية الكشميهني : «به» وهو غَلَطٌ منه، فإن المحفوظ في رواية الليث هذا، ولذلك عقَّبه المصنف برواية نافع بن يزيد عن عُقيل التي لفظُها: «ما يُفعل به» ، وعَلَّق منْها هذا القَدْر فقط إشارة إلى أن باقي الحديث لم يُختلف فيه»[5]

٦ - ترجيح ما ليس فيه تكرار: من ذلك أن البخاري ترجم

---

(١) انظر: ترجمة رقم١١ من كتاب تقصير الصلاة.

(٢) انظر : الفتح (ج٢/ ص٥٧٧)

(٣) انظر: ترجمة رقم١٢ من كتاب تقصير الصلاة من صحيح البخاري.

(٤) أخرجه البخاري في الجنائز ، باب الدخول على الميت بعد الموت، برقم١٢٤٣ .

(٥) انظر: الفتح (ج٢/ ص١١٥).

بقوله: «باب وقت العصر»[1] ثم ذكر فيه ثمانية أحاديث، لكن في رواية المستملي قبل الحيث السابع تكرار الترجمة بلفظها، قال الحافظ ابن حجر: «وهو خطأ لأنه تكرار بلا فائدة»[2].

٧ - الترجيح بموافقة الرواية لما وقع في بعض كتب الحديث:

ومن الأمثلة في ذلك : أنَّ البخاري أخرج حديث عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ذكَر النبي صلى الله عليه وسلم قَعَدَ على بعيره، وأمسك إنسانٌ بخِطَامه قال: أيُّ يومٍ هذا؟ وذكر الحديث..»[3]

قال الحافظ ابن حجر :«قوله أيُّ يوم هذا؟» سقط من رواية المستملي والحموي السؤال عن الشهر والجواب الذي قبله، فصَار هكذا :«أي يوم هذا؟ فَسَكَتْنَا حتى ظَنَنَّا أنَّه سَيُسَمِّيه سوى اسمه، قال :«أليس بذي الحجة؟ وكذا في رواية الأصيلي، وتوجيهه ظاهر، وهو من إطلاق الكل على البعض ، ولكن الثابت في الروايات عند مسلم وغيره ما ثبت عن الكشميهني وكريمة»[4].

٨ - الترجيح بمناسبة السِّياق: ومن الأمثلة في ذلك: ما أخرجه البخاري عن جابر بن عبدالله في قصة غزوة سيف البحر وفيها قال جابر:

«... فأقمنا بالساحل نصف شهر ، فأصابنا جوعٌ شديدٌ، حتى أكلنا

---

(١) انظر: ترجمة رقم١٣ من كتاب مواقيت الصلاة.

(٢) انظر: الفتح (ج٢/ ص٢٨)

(٣) اخرجه البخاري في العلم ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رُبَّ مبلغٍ أوْعى من سامع ، برقم ٦٧.

(٤) انظر: الفتح(ج١/ ص١٥٨)، ويريد الحافظ ابن حجر ما ثَبَتَ في رواية الكشميهني وكريمة: من قول النبي صلى الله عليه وسلم:«فأي شهر هذا؟» فسكت حتى ظَنَنَّا أنه سَيُسَمِّيه، فقال: «أليس بذي الحجة، قلنا: بلى ..».

الخبط[1] . . فألقى لنا البحر دابة يقال لها العنبر ، فأكلنا منه نصف شهر، . . فأخذ أبوعبيدة ضِلعاً من أضْلاعِـه فنَصبَهُ فعَمَدَ إلى أطول رجل مَعَهُ - قال سفـيان مَرَّة: ضِلعاً من أعـضائه فنَصبَهُ ، وأخذ رجـلا وبعيراً فَمَـرَّ تحته . . .»[2]

قال الحافظ ابن حجر في قوله:

«فأخـذ أبوعبيدة ضلعـاً من أضلاعه» كـذا للأكثر ، وللمسـتملي: «من أعضـائه»، والأول أصْوب لأن في السيـاق: «قال سـفيان مَـرَّة: ضلعا من أعضائه فَدَلَّ على أن الرواية الأولى: «من أضلاعه»[3].

٩ - التـرجيـح بعـدم وجود الزيـادة في المستـخـرجـات :من ذلك أن البخاري تَرْجَمَ بقوله: «باب فـضل صلاة الفجر»[4] لكن وقع في رواية أبي ذر بعد هذا زيادة قوله: «والحديث»،

قال الحـافظ ابن حجر: «وَوَجَّـهَهُ الكرماني بأن الغَـرض منه باب كذا، وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر، قلتُ: ولا يخفى بعده، ولَمْ أرَ هذه الزيادة في شيء من المـستـخـرجـات ، ولا عَرَّج عـليهـا أحـدٌ من الشراح، فالظاهر أنها وَهَمٌ»[5].

١٠- الترجيح بموافقة الصحيح في اللغة: من ذلك أن البخاري أخرج حديث سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إنك لن تُنفق

(١) الخبط: بفتح المعجمة والموحـدة بعدها مهملةٌ هو ورق السلم، وانظر: الفتح (ج٨/ ص٧٩).

(٢) أخرجه البخاري في المغازي ، باب غزوة سيف البحر، برقم ٤٣٦١.

(٣) انظر: الفتح(ج٨/ ص٨١) وانظر أمثلة أخرى في (ج٣/ ص٤)

(٤) انظر ترجمة رقم٢٦ من كتاب مواقيت الصلاة.

(٥) انظر: الفتح (ج٢/ ص٥٣)

نفقـةً تَبْتَغي بهـا وَجْهَ الله إلا أجرت ، حـتى ما تجـعل فِي فِـي امرأتك[1]»
فــوقع الخـلاف بين الـرواة في هذه الجـمـلة الأخـيــرة، فـهـناك من رواها هكذا: «في فم امـرأتك» لكـن الأكـثر عـلى الرواية الأولى، قـال القـاضي عيـاض: «هي أصْوب، لأن الأصل حـذف الميم بدليل جـمعه عـلى أفْواه، وتصغيره على فُوَيْه، قال: وإنما يحسُن إثبات الميم عند الإفراد ، وأما عند الإضافة فلا، إلا في لغة قليلة»[2].

١١- الترجيح بموافقة مقتضـيات النحو: ففي حديث أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث أفاض من عرفة مَالَ إلى الشِّعب. . . »[3] ووقع في رواية أبي الوقت : «حين أفاض» قال العيني في ترجيجها: «وهي أصْوبُ، لأنه ظرف زمان، وحيث ظَرْف مكان»[4]

١٢- الترجيح بالصيـغة الأتمِّ: فقد قال البخـاري في الجهاد: «باب قتل الأسير وقتل الصَّبر»[5] ووقع في رواية الكشميهني «باب قتل الأسير صَبْراً» قال الحـافظ ابن حجر: «وهي أخْـصَرُ»[6] فأشْـعَرَ كلامُ الحـافظ أنَّ الصيـغة المطولة أولى بالترجيح.

١٣- الترجيح بِكَوْن الحديث مشهوراً برواية الرَّاوي : ومن ذلك : ما أخـرجه البـخاري عن أبي هريـرة في فضل يوم الجـمعـة[7]، فقـد وقع في

(١) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة، برقم٥٦ .
(٢) انظر: الفتح (ج١/ ص١٣٧)
(٣) أخرجه البخاري في الحج، باب النزول بين عرفة وجمع ، برقم ١٦٦٧ .
(٤) انظر : العمدة (ج١٠/ ص٧) والفتح (ج٣/ ص٥٢٠).
(٥) انظر: ترجمة رقم١٦٩ من كتاب الجهاد من صحيح البخاري .
(٦) انظر: الفتح (ج٦/ ص١٦٥).
(٧) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة ، برقم٣٢١١

سنده: «ابن شهاب عن أبي سَلَمة والأغر عن أبي هريرة». قال الحافظ ابن حجر: «والأغر ، كذا للأكثر بالمعجمة والرَّاء الثقيلة، ووقع في رواية الكشميهني: «والأعرج»- بالعَيْن المهملة الساكنة وآخره جيمٌ-والأول أرجح، فإنه مشهورٌ من رواية الأغر»[1].

١٤- الترجيح بكون الرواية مُفيدة فائدة زائدة: من ذلك أن البخاري ساق ستة أحاديث في دخول النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح مكة من كداء، وخروجه من كُداً[2]، ووقع في رواية المستملي وحده في آخر الباب: قال أبو عبدالله: كَداء وكُداً موضعان» قال الحافظ ابن حجر معلقا على هذه الرواية: «والمراد بأبي عبدالله المصنف، وهذا تفسير غير مفيد، فمعلومٌ أنهما موضعان بمجرد السِّياق»[3].

١٥- الترجيح بكون الترجمة مناسبة للكتاب: ومفهومه أن ترجمة الباب إذا لم تكن مناسبة للكتاب، تترجح رواية مَنْ أسْقطها، ومن هذا الباب: ما ذكره الحافظ ابن حجر عند ترجمةٍ ذُكرت في كتاب الكفالة قال: «قوله «باب الدَّيْن» كذا للأصيلي وكريمة، وسقط الباب وترجمته من رواية أبي ذر وأبي الوقت وسقط الحديث أيضا من رواية المستملي ، ووقع للنسفي وابن شبويه: «باب» بغير ترجمة وبه جزم الإسماعيلي، وأما ابن بطال فذكر هذا الحديث [4] في آخر «باب من تَكفَّل عن ميت بدَيْن» وصنيعه أليق ، لأن الحديث لا تعلُّق لهُ بترجمة جِوار أبي بكر[5] حتى

(١) انظر: الفتح(ج٦/ ص٣٠٩) والعمدة(ج١٥/ ص١٣٣).

(٢) انظر حديث رقم ١٥٧٦ و١٥٧٧ و١٥٧٨ و١٥٧٩ و١٥٨٠ و١٥٨١ من كتاب الحج باب من أين يخرج من مكة؟

(٣) انظر: الفتح (ج٣/ ص٤٣٨)

(٤) يعني حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُؤتى بالرجلِ المتوفى عليه الدَّين، فيسأل هل ترك لِدَيْنه قضاءً، فإن حدث أنه ترك لدينه وفاءً صلى ، وإلا قال للمسلمين: صلوا على صاحبكم...»

يكون منها، . . . وأما مَنْ تَرْجَمَ لَهُ: «باب الدَّين» فبعيدٌ إذ اللائق بذلك أن يكون في كتاب القَرْض»[1].

١٦- الترجيح بحفظ الراوي ومعرفته: من ذلك أن البخاري أخرج حديث أبي جهيم في إثم المارِّ بين يدي المصلي وفيه: «لَوْ يَعْلَمُ المارُّ بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً لَهُ من أن يمر بين يديه[2]».

قال الحافظ ابن حجر: «قوله «ماذا عليه» زاد الكشميهني: «من الإثم» وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره، والحديث في الموطأ بدونها، وقال ابن عبد البر: «لم يُختلف على مالك في شيء منه»، وكذا رواهُ باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم أرَهَا في شيء من الروايات مطلقاً، لكن في مصنف ابن أبي شيبة: «يعني من الإثم» فيحتمل أن تكون ذُكرت في أصْل البخاري حاشيةً، فَظَنَّهَا الكشميهني أصلا، لأنه لم يكن من أهل العلم، ولا من الحفاظ ، بل كان راوية»[3].

وينبغي التنبيه هنا -قبل ختام الحديث عن هذه المرجحات -على أنَّه قد تكون الروايتان مختلفتين، ومع ذلك لا تترجح إحداهما على الأخرى، لأنهما معاً «صواب» [4] أو لأن كُلا منهما له وَجْهٌ [5] ، والاحتياط يقتضي عدم الترجيح إلا بمُرَجِّح قوي.

(٥) يشير الحافظ ابن حجر إلى الترجمة التي قبل هذا الباب وهي «باب جوار أبي بكر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعقده».

(١) انظر: الفتح (ج٤/ ص٤٧٧)

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة باب إثم المارِّ بين يدي المصلي ، برقم ٥١٠.

(٣) انظر: الفتح (ج١/ ص٥٨٥).

(٤) انظر: الفتح (ج١٠/ ص٢٨٦)

(٥) انظر: الفتح(ج٣/ ص١٦)

كـما ينبـغي في الترجـيح ، تجنب الأوجـه المتكلّفة، والاعـتمـاد على صاحب الرواية المُوافِقة للصواب[1].

***

(١) انظر: البحر الذي زخر(لوحة ٣٩).

خاتمة الدراسة ونتائجها

اهتمت هذه الدراسة بالبحث، في روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري، والوقوف عند أسباب اختلافها، وأنواع الخلاف الحاصل بينها، كما أنها اهتمت بالبحث في طُرق أهل العلم في تَوْجيه اختلاف هذه الروايات، ومسالِكهم في الموازنة والترجيح بينها.

وأهم ما خلصت إليه هذه الدراسة من استنتاجات:

١ - بيانُ عناية أهل العلم بالحديث، بروايات الجامع الصحيح سَمَاعاً ونَقْلاً ، وتدويناً وانتساخاً.

٢ - الدَّلالةُ على مصادر ورُود روايات الجامع الصَّحيح، وبيانُ الكتب التي اعتنت بالإشارة إليها ، على أن هذه المصادر أوْردت أغلب روايات الجامع الصحيح ، ولم تقتصر على بعضها[١].

٣ - بيانُ أسباب اختلاف روايات الجامع الصحيح، وشرحُ ذلك على نَحْوٍ يُشْعِرُ أن الاختلاف كان أمراً ضرورياً، لكنه مع ذلك غيرُ قادح في هذه الروايات، لإمكان الجَمْع أو الترجيح بينها.

٤ - وَصْفُ الاختلاف الحاصل بين روايات الجامع الصحيح، بأنه في الجملة اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وهذا الحُكم نَابعٌ من استقراء نُصوص هذه الروايات وتحليلها[٢].

٥ - بيان جهود أهل العلم في توجيه اختلاف روايات الجامع الصحيح، والحديث عن كيفية استفادتهم من اختلاف هذه الروايات في شرح

---

(١) ولذلك لا يصح ما ذهب إليه فؤاد سزكين من أن روايات البخاري قد ضاعت ماعدا رواية الفربري. وانظر: تاريخ التراث العربي (ج١/ ص١٧٦).

(٢) ولقد غاب هذا المعنى عن فؤاد سزكين ، فادّعى أن نصوص هذه الروايات بينها اختلاف كبير ، وانظر: تاريخ التراث العربي (ج١/ ص١٧٦).

الأحاديث.

٦ - استقراءُ مسالك التَّرجيح بين روايات الجامع الصحيح، من كتب أهل العلم، على وَجْهٍ يُمكن مَعَهُ العملُ بجميع الروايات أو بعضِها.

وأسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذه الدراسة، وأن يوفقنا لخير العمل، وعمل الخير، وأنْ يَقِينَا موارد الخطأ والزلل، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وَصَلِّ اللهم وَسَلِّم على عبدك ونبيك محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

